

Distr.
GENERAL

E/1990/6/Add.34
26 July 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الثانية المقدمة من الدول الأطراف طبقاً للمادتين
١٦ و ١٧ من العهد

إضافة

غواتيمالا**

[٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢]

* نظرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الرابعة عشرة، في التقرير الأولي المتعلق بالحقوق التي تنص عليها المواد ١-١٥ من العهد (E/1990/5/Add.24) المقدم من حكومة غواتيمالا (انظر E/C.12/1996/SR.11-14).

** ترد المعلومات المقدمة وفقاً للمبادئ التوجيهية الموحدة فيما يتعلق بالجزء الأولي من التقارير المقدمة من الدول الأطراف في الوثيقة الأساسية HRI/CORE/1/Add.47.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١	مقدمة
٤	٥	أولاً- المادة ١- الحق في تقرير المصير
		ثانياً- المادة ٢- اعتماد تدابير تشريعية بغية الإعمال الكامل للحقوق
٥	٢٩-٦	المعترف بها في العهد
٦	١٥	ألف- التعليم
١٠	٢٠-١٦	باء- الصحة
١١	٢١	جيم- مياه الشرب والإصحاح البيئي
١٢	٢٩-٢٢	دال- الإسكان
١٣	٧٥-٣٠	ثالثاً- المادة ٣- حالة المرأة من الناحية العملية
١٤	٣٥	ألف- المكتب الوطني لشؤون المرأة
١٤	٣٧-٣٦	باء- مكتب الدفاع عن حقوق المرأة
١٥	٣٨	جيم- البرنامج الخاص بالنهوض بالمرأة الريفية
١٥	٤٦-٣٩	دال- تدابير تشريعية لحماية المرأة
١٧	٥١-٤٧	هاء- اللجنة الدائمة لحقوق المرأة من السكان الأصليين
١٨	٦١-٥٢	واو- حصول المرأة على التعليم
٢١	٦٧-٦٢	زاي- حصول المرأة على الرعاية الصحية
٢٢	٧٥-٦٨	حاء- وضع المرأة الريفية
٢٣	٨٢-٧٦	رابعاً- المادة ٦- الحق في العمل
٢٦	١٠٣-٨٣	خامساً- المادة ٧- الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية
٣١	١٢٠-١٠٤	سادساً- المادة ٨- الحق في تشكيل نقابات
٣٤	١٢٥-١٢١	سابعاً- المادة ٩- الحق في الضمان الاجتماعي
٣٥	١٥٨-١٢٦	ثامناً- المادة ١٠- الأسرة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		تاسعاً - المادة ١١ - حق كل شخص في مستوى معيشة ملائم له ولأسرته، بما في ذلك ما يكفي من الغذاء والملبس والسكن
٤٢	١٧٤-١٥٩	
		عاشراً - المادة ١٢ - المعايير العامة للصحة الجسدية والعقلية للسكان ...
٤٦	٢٠٧-١٧٥	
		حادي عشر - المادة ١٣ - الحق في التعليم
٦١	٢٣٧-٢٠٨	
		ثاني عشر - المادة ١٤ - التنفيذ التدريجي لمبدأ التعليم الإلزامي المجاني
٦٩	٢٣٨	
		ثالث عشر - المادة ١٥ - حق الجميع في المشاركة في الحياة الثقافية
٧٠	٢٥٠-٢٣٩	

مقدمة

١- في عام ١٩٩٦ دخلت غواتيمالا مرحلة تاريخية شهدت توقيعها على اتفاقات السلام وشروعها في إعادة بناء المجتمع الغواتيمالي بناء كاملاً. ويمثل العهد الذي قطعتة الدولة الغواتيمالية على نفسها عنصراً من العناصر المكتملة لهذه العملية، بوصفه جزءاً من اتفاقات السلام من أجل وضع وتنفيذ وتشجيع التدابير المعنية بمجالات معيَّنة كحقوق الإنسان والصحة والتعليم والإسكان والعمالة والتنمية البشرية والمشاركة المدنية.

٢- ولا بد من الاعتراف بأن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد شكل صعوبات معيَّنة، نظراً للوضع الاقتصادي المزروع الذي وجد البلد نفسه فيه، نتيجة للعجز المالي الكبير في حساباته المالية وارتفاع مستوى الأسعار في السنوات الأخيرة.

٣- وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها غواتيمالا، غير أنها مع ذلك، تدرك إدراكاً كاملاً أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رفع مستويات التنمية البشرية والاجتماعية لسكان غواتيمالا ككل. ولذلك تجدر الإشارة إلى تلك التدابير التي تم اتخاذها، باعتبارها تجعل توقع تحقيق عدد من المنجزات في مختلف المجالات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان غواتيمالا، أمراً ممكناً.

٤- وتشتمل الخطوات المهمة المتخذة للمضي قدماً بذلك على، تدابير صحية لتوفير التحصين للسكان الذين يعانون من فقر مدقع، ممن كان الكثير منهم مهمشاً في وقت سابق من ناحية تمتعه بالخدمات الصحية الأساسية. كما تم البدء بعملية إصلاح التعليم التي تشدد على التطوير الكامل لشخصية الفرد والتعددية الفكرية والحريات الأساسية والعدالة والسلام والتعددية الثقافية. ويتضمن هذا التقرير أيضاً تفاصيل عن التقدم المحرز في المجالات المتعلقة بالجنسانية والطفولة والإسكان والعمالة، والتي تشمل أساساً التعديلات التشريعية وتشجيع وضع تشريعات جديدة، وكذلك السياسات والاستراتيجيات التي تستهدف بصفة خاصة هذه المجالات، والتي يُعتقد أنها ستخلق ظروفاً مواتية بشكل أكثر من أجل الإعمال الكامل لهذه الحقوق.

أولاً- المادة ١- الحق في تقرير المصير

٥- يعتبر الحق في تقرير المصير حقاً مقدساً بالنسبة للنظام القانوني لغواتيمالا، حيث تنص المادة ١٤٠ من الدستور الغواتيمالي، على أن غواتيمالا هي دولة حرة ومستقلة وتمتع بالسيادة، وهي منظمة على نحو يضمن تمتع سكانها بحقوقهم وحرياتهم.

ثانياً - المادة ٢ - اعتماد تدابير تشريعية بغية الأعمال الكامل للحقوق المعترف بها في العهد

٦- من أجل تعزيز الإطار القانوني وإيجاد مناخ ملائم للدقة القانونية الذي تجرى في إطارهما مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المعنية بتنفيذ الحقوق المعترف بها في العهد، فقد اعتمد كونغرس الجمهورية عدداً من القوانين والإصلاحات بين الأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٩، لا سيما في المجالات المتعلقة بالصحة والتعليم والعمالة والضمان الاجتماعي.

٧- وتستند مدونة قواعد الصحة الجديدة إلى التزام الدولة بضمان صحة مواطنيها وفقاً لمبادئ المساواة والتضامن والإعانة الاجتماعية. وستتولى تنفيذ القانون وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، بالتعاون مع الوكالات المركزية واللامركزية والمستقلة التابعة للدولة إلى جانب المجتمعات المنظمة والهيئات الخاصة، وسيضمن استراتيجيات جديدة تتعلق بلا مركزية البرامج الصحية وانتشارها ومشاركة المجتمع.

٨- ويشتمل الدستور الغواتيمالي على فصل خاص بالحقوق الاجتماعية، حيث يقضي بأن يكون الحق في التعليم مسألة ذات اهتمام وطني. كما ويقضي بأن يكون الحق في العمل حقاً يتمتع به الأفراد، إلى جانب كونه التزاماً اجتماعياً. فهو يكفل التمتع بالحق في الصحة دون تمييز ويرسي حقاً مماثلاً فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، الذي يُعدُّ مضموناً باعتباره نظاماً إلزامياً وموحداً ووطنياً وعماماً.

٩- وفيما يتعلق بالحقوق الثقافية المنصوص عليها في التشريع الغواتيمالي، فإن المادة ٥٧ من الدستور تنص على أن لكل فرد الحق في ممارسة نواحي حياة المجتمع الثقافية والفنية بحرية، كما تعترف أيضاً بحق الأفراد والمجتمعات في أن تكون لهم هوية ثقافية تميزهم وفقاً للقيم واللغات والأعراف الخاصة بهم.

١٠- وقد صادق الكونغرس، بصفته الهيئة السيادية لدولة غواتيمالا، على مختلف الصكوك الدولية، حيث يجري دمجها فوراً بالنظام القانوني الداخلي وفقاً للمادة ٤٦ من الدستور التي تنص على أنه، فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، يتعين للمعاهدات والاتفاقيات التي توافق على إبرامها الدولة الغواتيمالية وتصادق عليها، أن تكون لها الأسبقية على القانون الداخلي: وهكذا تصبح الأحكام التي تنص عليها مثل هذه الصكوك، إلزامية وواجبة التطبيق بشكل عام.

١١- وباعتبار غواتيمالا بلداً من البلدان النامية، فليس بمستغرب أن تفرض عليها القيود المادية ما يحول بينها وبين تنفيذها لالتزاماتها القانونية تنفيذاً كاملاً في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على أن الحكومة بذلت جهوداً حثيثة في السنوات الأخيرة لتحديد الاحتياجات الأساسية التي لم تُلب، وتوجيه الاستثمارات المتزايدة

في ميدان القطاع الخاص نحو الأماكن التي كانت أكثر تأثراً بالولايات التي جرت عليها النزاعات الداخلية المسلحة، ونحو المجتمعات التي تتخللها فجوات خطيرة فيما يتعلق الخدمات الاجتماعية الأساسية، كإسكان ومياه الشرب والتصالح والتعليم والعمالة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد وُضعت برامج للطوارئ موضع التنفيذ للحد من الفاقة والفقر المدقع.

١٢- وكنسيجة لذلك، فقد تم تخصيص ما مجموعه ٣،١٩٧،١٩ مليون كتزال لتوظيفها في مجال الاستثمارات الاجتماعية، بين الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٩: حيث ارتفعت استثمارات القطاع الخاص في غضون أربعة أعوام، من ١،٧٨٢،١ مليون كتزال في عام ١٩٩٥ إلى ٥،٠٨٨،٥ مليون كتزال في عام ١٩٩٨، ووصل مجموع المبالغ المخصصة لعام ١٩٩٩، ٦،١١٦،٨ مليون كتزال، وزادت النسبة المئوية من إجمالي نفقات الميزانية، من ٢،٢ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤،٣٣ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد أُعطيت الأولوية لأربعة مجالات متعلقة بالاستثمارات الاجتماعية.

١٣- يعتبر قطاع التعليم واحداً من القطاعات التي تحظى بأكبر درجة من الاهتمام في إطار السياسة الاجتماعية للحكومة، إذ ارتفعت الاستثمارات الموظفة في ميدان التوسع في تغطية التعليم وزيادة إدخال التحسينات عليه، بمقدار ٣،٢٧،٢٠ مليون كتزال بين الأعوام ١٩٩٥ و١٩٩٩.

١٤- وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجولة غواتيمالا ٢٨،٨٩٣،٨٥ مليون كتزال في عام ١٩٩٥. وشكلت نفقات الميزانية منه ٩٨٦ مليون كتزال، أو ١،١٥ في المائة من النسبة المئوية الكلية للناتج المحلي الإجمالي. وهكذا فقد طرأت زيادة نسبية على الناتج مقدارها ٦،٥٩ في المائة. كما وصل مقدار الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨، إلى ٤٠٠،١١٩ مليون كتزال، في حين بلغت نفقات الميزانية ٥٣،٦٠٤،١ مليون كتزال، أو نسبة ١،٣٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ألف- التعليم

١٥- وقد أعطت البرامج التعليمية التي باشرتها الحكومة عن طريق وزارة التعليم، أولوية لزيادة تغطية التعليم وتحسين نوعيته، لا سيما المراحل التي تسبق الدراسة الابتدائية إلى جانب الدراسة الابتدائية، مع إيلاء اعتبار خاص للمناطق الريفية وتعليم الفتيات وتوسيع الخدمات التعليمية المزدوجة اللغة والمشاركة بين الثقافات، عن طريق تنفيذ طائفة من البرامج على النحو التالي:

(أ) البرنامج الوطني للإدارة الذاتية التعليمية، ويهدف بشكل خاص إلى تحسين تغطية الخدمات التعليمية ونوعيتها في المناطق الريفية، عن طريق توفير الموارد المالية للمجتمعات المنظمة من أجل إدارة مثل هذه الخدمات بالاستناد إلى أساس لا مركزي، ومن ثم تحسين الإدارة الذاتية للمجتمع. ونتيجة للأخذ بهذا النظام

المتعلق بالتمويل التعليمي، خلال العام الدراسي ١٩٩٩، فقد تم تقديم هذه الخدمات إلى ٢٠٧٠٩٧ تلميذاً في المستوى الابتدائي والسابق على الابتدائي من جانب ٢٩٢٤ مجتمعاً منظماً، كما أنشئت ٦٠٥ لجنة تعليمية تابعة للبرنامج الوطني للإدارة الذاتية التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، تم توفير التدريب لـ ٨٣٤٥ من أولياء الأمور، من جانب ١٦٦٩ لجنة تعليمية تابعة للبرنامج الوطني في ١٩ مقاطعة. هذا، وبلغ مجموع نفقات الميزانية ١١٣٤١١٩٤٧،٨٦ كترال؛

(ب) مراكز التجهيز المجتمعي المعروفة بالبرامج المعجلة للتعليم السابق على المدرسة: من أجل المساعدة في تطوير المهارات والقيم والقدرات الأساسية، ومن ثم تحسين مستوى دخول التلاميذ إلى المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي، ومن أجل توفير الدعم التعليمي للمعلمين، فقد وضعت وزارة التعليم برنامجاً معنياً بإنشاء المراكز المجتمعية المعجلة للتعليم السابق على المدرسة. والغرض منها هو تعزيز تطوير المهارات والإمكانات وتشجيع العادات الحميدة وتغيير المواقف التي يتخذها التلاميذ في العمر السابق على المدرسة، كيما يتسنى ضمان قيامهم في المرحلة الأولى من المدارس الابتدائية بتقديم أداء أكاديمي ملائم. وقد غطى البرنامج في عام ١٩٩٩، ما مجموعه ٩٥٩٠٨ تلميذاً من فئة عمر ست سنوات. كما وتعمل المراكز المجتمعية في المدارس الابتدائية التي لا توفر التعليم لتلاميذ ما قبل هذه المرحلة؛

(ج) برامج المساعدة والدعم التكميلي، وهي برامج طورتها وزارة التعليم، والغرض منها تشجيع التلاميذ على البقاء في المدارس ودعم الوضع المالي للأسر، عن طريق توفير الغذاء لتلاميذ المدارس وتقديم المنح الدراسية والمنح، وكذلك إعانة الدعم للانتقال إلى المدرسة؛

(د) المنح الدراسية المقدمة للفتيات: من أجل توسيع تغطية النواحي التعليمية وضمان معاملة الجماعات الاجتماعية معاملة منصفة، ممن حظيت باهتمام أقل في مراحل سابقة، فقد عمل هذا البرنامج المعني بالفتيات في المناطق الريفية، على تقديم ٤٦٠٨٩ منحة دراسية لتلميذات من نحو ٣٠٠٠ مدرسة ريفية في عام ١٩٩٩، كما تم تقديم ١١٧٥٧٨ منحة دراسية بين الأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٩؛

(هـ) توفير الكتب المدرسية: من أجل تحسين نوعية التعليم، فقد وزعت المواد التدريسية في الرياضيات والعلوم الطبيعية والدراسات الاجتماعية واللغة الإسبانية، بواقع ١١,٨ مليون كتاباً مدرسياً تم توفيرها بين عام ١٩٩٦ وشهر تموز/يوليه من عام ١٩٩٩؛

(و) البرنامج المعني بتقديم وجبات الفطور لتلاميذ المدارس، حيث يقدم للتلاميذ وجبات ذات قيمة غذائية عالية توفر لتلاميذ المدارس الريفية نصف ما يحتاجون إليه من متطلبات تغذوية في اليوم الواحد. وقد وفر هذا البرنامج في عام ١٩٩٩، وجبات غذائية لـ ١٠٨٠٥٥٤ طفلاً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم توفير التدريب

المباشر، في إطار البرنامج، لـ ٨١٥ ٥٢ من الأمهات، إلى جانب توفير التدريب غير المباشر لـ ٧٠٠ ٠٠٠ منهن، حيث جرى إرشادهن بصورة أساسية فيما يتعلق بالقيمة الغذائية للأطعمة. وبحلول شهر أيار/مايو من عام ١٩٩٩، بلغ إجمالي النفقات الخاصة بالمشروع، ٣٨ ٥٨٩ ٣٤١,٢٥ كتنزال؛

(ز) نحو الأمية والتعليم خارج أسوار المدرسة: باعتماد الأمر الحكومي رقم 96-225، تمت الموافقة على تنفيذ المرحلة الأولية من برنامج نحو الأمية، إلى جانب تنفيذ المراحل التي تعقب هذه العملية، فيما يتعلق بمراحل المدارس الابتدائية المعترف بها من جانب وزارة التعليم. حيث يهدف البرنامج إلى توفير تغطية فعالة للملمين الجدد بالقراءة والكتابة ضمن إطار الخدمات التعليمية المدرسية المقدمة، كما يساهم في تطوير قدراتهم وتحسين مستوى الحياة ككل. وقد جرى تخفيض نسبة الأمية من ٣٧,٥ في المائة إلى ٣١,٧ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٨، كنتيجة لمشاركة أكثر من ٢ ٥٠٠ منظمة حكومية وغير حكومية ودوائرها المنتشرة في عامة أرجاء البلاد، ويتوقع لهذه النسبة أن تنخفض لتصل إلى ٢٩,٦ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٩٩؛

(ح) يوفر برنامج التلفزيون التربوي (ما يعرف ببرنامج التعليم الثانوي عن بعد)، وسيلة بديلة لحصول المناطق الريفية على التعليم الأساسي، ويهدف إلى تقديم الدعم إلى المجتمعات التي بها عدد كبير من السكان البالغين سن الدراسة، ممن لم يسبق لهم الحصول على خدمات تعليمية عادية. وقد غطى البرنامج في عام ١٩٩٨، ما مجموعه ٣ ٥٥٢ تلميذاً يتلقون التعليم في ١٢٠ مركزاً تعليمياً تتوزع على ٢١ مقاطعة من مقاطعات البلاد. وجُهزت المدارس بالكتب والكتيبات وكتب العمل الأساسية وأجهزة التلفزة والمواد والأشرطة الفيديوية (VCRs) التعليمية (المعاجم، الموسوعات والتجهيزات الرياضية والمكتبات الصغيرة والأطقم الهندسية والحواسيب والمستلزمات الأخرى)؛

(ط) جرى إدراج البرنامج الوطني للتعليم المدني من أجل الديمقراطية والسلام كالتزام من الالتزامات التي ينص عليها اتفاق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة، بغية تشجيع حماية حقوق الإنسان وتحديد الثقافات السياسية وحل النزاعات بالطرق السلمية. وفي عام ١٩٩٨، أقرت وزارة التعليم المناهج التدريسية المتعلقة بالقيم وحقوق الإنسان، وبدأت بتدريب المعلمين على هذه المناهج. كما شهد العام نفسه البدء بتنفيذ البرنامج فيما يتعلق بطلبة المدارس الثانوية. وقد تم إنجاز منهج القيم المعني بالمدارس الابتدائية بفضل المنحة المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي بلغت ٨٠٠ ١٠٠ كتنزال. واستمرت وزارة التعليم في نهاية عام ١٩٩٩، في تقديم الدعم المالي لتطوير مناهج القيم المعنية بأغلبية لغات شعوب المايا الغواتيمالية. وفي عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ عقدت ٢٣ حلقة عمل لأخصائيي الإرشاد تتعلق بالتوعية والترويج، شارك فيها ١ ٣٩٥ مشرفاً ومدرّباً ومديراً ومعلماً ومستشاراً ومنسقاً من المنسقين الإداريين الفنيين، لتمكينهم بالتالي من إدارة أنشطة التوعية

والترويج الخاصة بالبرنامج. كما عقدت أيضاً ثلاث حلقات عمل خاصة بالتوعية لـ ٦٧ مدير من مدراء المدارس المتوسطة؛

(ي) المراكز التعليمية لتكنولوجيا المعلومات: أنشأت وزارة التربية "مختبراً لتكنولوجيا المعلومات" في الكليات الموجودة في أنحاء البلاد، بهدف مساعدة الطلبة على اكتساب معارف جديدة والانتقال بهم إلى العصر التكنولوجي الحديث. وقد جرى تجهيز المراكز بشبكات محلية وأجهزة حاسوب وملقمة معلومات من طراز بنتيوم الثالث وأجهزة طباعة وبرامجيات عامة وتعليمية. حيث تم تدريب ١٥٠٠٠ طالب ضمن إطار هذا البرنامج الذي تطلب تنفيذه توظيف استثمارات قدرها ٥,٨ مليون كترال؛

(ك) تم وضع برنامج "التعليم من أجل الامتياز" للطلبة من كافة المراحل بهدف تعزيز وتطوير مهاراتهم الفكرية إلى جانب مجالات معينة تتعلق بالمناهج كالرياضيات والقراءة والكتابة والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعددية الثقافات وتعليم الفتيات والتثقيف البيئي، كيما يتسنى لهم تطوير قدراتهم الفكرية الخلاقة والحاسمة وثقتهم بنفسهم وشعورهم بالمسؤولية عن التصرفات الخاصة بهم وتفهم الآخرين، بالإضافة إلى اكتساب مهارات أساسية في مجال التواصل والقراءة والكتابة؛

(ل) التعليم المزدوج اللغة والمشارك بين الثقافات: بفضل الإدارة الخاصة بالتعليم المزدوج اللغة، فقد قامت وزارة التربية بتوسيع برامج التعليم المعنية بهذا المجال لكي تشمل ١٧٧١ مدرسة منتشرة في بلديات تزيد نسبة قاطنيها من السكان الأصليين على ٥٠ في المائة، من أجل التأكيد على القيم المتعلقة بهوية الفرد والجوانب الثقافية وتعزيزها، لمختلف المجتمعات اللغوية. كما شجعت أيضاً على إنتاج الكتب المنهجية لمراحل الدراسة السابقة على الابتدائي (حتى المرحلة الثالثة) المدونة بـ ١٢ لغة من لغات المايا والغاريغوا. وقد وصل عدد التلاميذ الذين تلقوا التعليم عن طريق هذا البرنامج، إلى ٧٦٧٩٩ تلميذاً في عام ١٩٩٥، بينما وصل العدد إلى ٩٦٨٥٩ تلميذاً في عام ١٩٩٩، وهي زيادة تمثل نسبة ٢٦,١ في المائة، لمساعدة الجماعات السكانية كالمايا والغاريغوا على الوصول إلى الخدمات التعليمية عن طريق هذا البرنامج؛

(م) مراكز التعليم الأولية: يهدف برنامج الرعاية الشاملة للأطفال دون سن السادسة، إلى تشجيع وتطوير تعليم هذه الفئة من الأطفال تعليماً شاملاً وتعزيز قدراتهم وأنماط السلوك السليم الخاصة بهم، ورصد نموهم. ويستهدف البرنامج القطاعات الريفية والحضرية المهمشة التي لم تتوفر لها فرص التعليم السابق على المدرسة؛

(ن) التعليم في المناطق الريفية: وقعت دولة غواتيمالا، عن طريق كل من وزارة التعليم والصحة والزراعة والمالية، اتفاق تعاون مع حكومة الولايات المتحدة، يخصص بموجبه مبلغاً قدره ٧٧٢٠٠٠٠ دولاراً من

دولارات الولايات المتحدة، لتشجيع التعليم في المناطق الريفية، يستثمر منه ما قيمته ٤٠٤٠٠٠٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لبرامج التعليم المزدوج اللغة والمشارك بين الثقافات، بالنسبة لمناطق جغرافية معينة. والهدف من ذلك هو دعم إمكانات الوصول إلى هذه البرامج وتطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتشجيع المساواة بين الجنسين والتعددية الثقافية واللغوية؛

(س) جرى تنفيذ برنامج "المدارس الصحية" من جانب وزارتي التعليم والصحة ومعهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما، من أجل تحسين صحة الأطفال الغواتيماليين على نحو منسّق. وبفضل مساعدة الهيئات العاملة في ميدان القطاع الخاص، كشركة Kellogg's Guatemala المنتجة للحبوب، تم توفير التدريب في مجال عادات تناول الطعام والأنشطة المتعلقة بالتغذية والرياضة، من جانب أخصائيين معينين ببرامج التغذية. وقد نُفذ البرنامج في ٢٤ مدرسة تابعة لمقاطعة ساكاتيبيكيس، ويجري دعمه بإصدار دليل في شكل منشور يتعلق بجوانب التغذية في غواتيمالا؛

(ع) يهدف برنامج التعاونيات التعليمية إلى توفير التعليم الأساسي الشامل لكافة الغواتيماليين من أجل المساعدة على تحسين مستوى التعليم والمعلومات للسكان ككل، وذلك عن طريق توفير التعليم لهم بأسعار مناسبة. وفي عام ١٩٩٥، تم تشغيل ٤٢٣ معهداً تعليمياً، ثم ارتفع العدد ليصبح ٥٥٣ معهداً في عام ١٩٩٦، ليمثل بذلك زيادة قدرها ٣٠,٧ في المائة؛

(ف) برنامج التربية البدنية: تعتبر إدارة التربية البدنية، الشعبة الإدارية التقنية لوزارة التعليم، وهي مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتربية البدنية على الصعيد الوطني، ويتمثل هدفها في دعم الأنشطة البدنية والرياضية داخل المدارس وخارجها من أجل تحقيق مستويات أمثل من التطور والنمو فيما بين المشاركين في البرنامج، تحت شعار "التربية البدنية للجميع". وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد أنشئت المدارس الرياضية بغية المساعدة على بناء قيم رياضية وطنية: حيث تم إنشاء ١٨ مدرسة من هذه المدارس بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في مقاطعات كتشه وإسكوينتلا وغواتيمالا وأهويتينانغو وريبالوليو وسان ماركوس.

باء - الصحة

١٦- أما في القطاع الصحي، فقد ركزت غواتيمالا جهودها على ضمان أن تؤدي الشروط الصحية، الوقائية منها والعلاجية إلى حالة من الاستقرار البدني والعقلي والاجتماعي، إلى جانب تشجيع الوصول إلى الخدمات الصحية من قبل السكان بشكل عام، وذلك عن طريق توسيع تغطية القطاع الصحي في جميع أنحاء البلاد.

١٧- وتُشكّل النهج التي يتبعها في هذا المجال، جزءاً من الإصلاحات المتعلقة بالقطاع الصحي، وهي تؤكد على الصحة الوقائية، وتهدف إلى القضاء على الأمراض في مهدها. وقد ازدادت الاستثمارات الموظفة في هذا

القطاع إلى ٦٨٧ ٤ مليون كتنزال بين الأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٩، من أجل تقديم الدعم للإصلاحات التي جرى التخطيط لتنفيذها: كما ازدادت نسبة النفقات المتكبدة في مجال تحقيق الرفاه الاجتماعي والصحي للسكان، من ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦، إلى ١,١ في المائة في عام ١٩٩٩.

١٨- ويهدف نظام الرعاية الصحية الشاملة، الذي جرى إنشائه بوصفه آلية تقدم الدعم لتنفيذ اتفاقات السلام، إلى تنظيم الجماعات المعنية بتقديم الخدمات وتشجيع المجتمع على المشاركة في هذا المجال وتعزيز التدابير الصحية من حيث فعالية التكاليف ووضع نظام للمعلومات موضع التنفيذ، مما ييسر عملية اتخاذ القرارات وتوفير الخدمات. كما أن تنفيذ هذا البرنامج قد ساهم في إمكانية توسيع تغطية الخدمات الصحية الأساسية بمشاركة الوكالات الأخرى التابعة للقطاع العام إلى جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المنظمة: حيث وسعت الدولة من تغطيتها للقطاع الصحي من ٣٩ في المائة إلى ٧٢,٥ في المائة بين الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٩. هذا وقد بلغ إجمالي الاستثمارات الموظفة في تنفيذ البرنامج ٥٨,٩ مليون كتنزال.

١٩- لم يكن بوسع عدد كبير من السكان الحصول على الأدوية في الماضي إلا بشكل محدود، ولذلك فقد استهلت وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، برنامج الحصول على الأدوية، الذي استفاد منه العديد من السكان من ذوي الموارد المحدودة، وذلك بإنشاء الوزارة لأكثر من ٢ ٥٠٠ منفذ للحصول على الأدوية من الصيدليات الحكومية والبلدية ومن المستوصفات المجتمعية المقدمة للخدمات الطبية. إذ بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج أكثر من ١,٥ مليون مستفيد. وبغية تنفيذ البرنامج، خصصت الحكومة مبلغاً قدره ٥٠ ٠٠٠ كتنزال للصيدليات المحلية، ومبلغ ١٥ ٠٠٠ كتنزال للمستوصفات المجتمعية التي يديرها أفراد المجتمع.

٢٠- جرى تنفيذ برنامج تعزيز الصحة ورصدها: وقد اشتملت التدابير المتخذة في هذا المجال على الحصانة ضد أمراض معينة والقضاء عليها مثل حمى الضنك والملاريا وداء الكلب والدرن والهيضة وأمراض الإسهال ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، (الإيدز)، كما جرت تغطية المراهقين والأمهات والأطفال والمسنيين والتلاميذ بالرعاية الشاملة بواسطة برنامج "المدارس الصحية"، إلى جانب الخطة الوطنية للحد من الوفيات بين الأمهات والرضع، والتي عملت على تحسين رصد معدل الوفيات بين هؤلاء الأمهات والرضع.

جيم - مياه الشرب والإصحاح البيئي

٢١- أعادت الحكومة هيكله القطاع المعني بمياه الشرب والمرافق الصحية وعملت على تكامله بدعم مقدم من الوحدة التنفيذية لمشروع القنوات الريفية والصناديق الاجتماعية، بغية تحقيق هدفها المتمثل في زيادة تغطية قطاع مياه الشرب والخدمات الصحية الأساسية في المناطق الريفية وتحسين نوعيتها. حيث بلغت الاستثمارات الواردة تحت هذا العنوان، ١ ٣٣٣,٦ مليون كتنزال بين الأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٩.

دال - الإسكان

٢٢- أما في مجال الإسكان، فقد وضعت الحكومة سياسة لمعالجة مشكلة الإسكان في البلاد بالاستناد إلى مبدأ الإعانة والتضامن ضمن إطار شامل يتعلق بالإدارة والمساعدة الذاتيتين. وقد جرى وضع برنامجين، "السقف والأرضية" و"الحد الأدنى من المأوى"، لتوفير المواد الإنشائية للمستفيدين ليتمكنوا من بناء المنازل الخاصة بهم. كما تم توفير الغذاء أيضاً، بما يتناسب والعمل المنفّذ.

٢٣- ووفقاً لالتزام الحكومة الغواتيمالية في إطار اتفاقات السلام، بتخصيص مبالغ سنوية ابتداءً من عام ١٩٩٧ فصاعداً، لا تقل عن ١,٥ في المائة من العائدات الضريبية للدولة، لسياسة تعزيز الإسكان، فقد خصصت في عام ١٩٩٨ مبلغاً قدره ١٨٠,٤ مليون كتزال للصندوق الغواتيمالي للإسكان.

٢٤- من أجل توفير آليات قانونية تعمل على تيسير تنفيذ مشاريع الإسكان، فقد تم إصدار الأمرين الحكوميين رقمي ٢٧٦-٩٨ و ٢٨٦-٩٨ والذين بدأ عن طريقهما نفاذ لوائح قانون الإسكان والمستوطنات البشرية والعقود ذات الصلة بالصندوق الغواتيمالي للإسكان.

٢٥- وفي مجال الإسكان أيضاً، ومن أجل ضمان ملكية الأراضي التي يحتلها السكان الذين يعيشون في أماكن مهمشة من مناطق العاصمة، والذين يطالبون بالملكية القانونية للأراضي التي يقطنون فيها، اتخذ مكتب التنسيق التنفيذي الرئاسي إجراءات عن طريق إدارة المستوطنات البشرية والإسكان لإضفاء طابع المشروعية على ممتلكات من هذا القبيل، لا سيما في المناطق المهمشة لمدينة غواتيمالا وبلدية فيلا نوبا.

٢٦- وبالنسبة للسكان ممن يسمح لهم مستوى دخلهم باقتناء مسكن، إلا أنهم يفتقرون إلى التمويل الضروري لشراؤه، فقد سعى الصندوق الغواتيمالي للإسكان للحصول على تمويل من مؤسسات التمويل الخاصة، إذ تصبح هذه المؤسسات فيما بعد مسؤولة عن تقديم إعانات تصل قيمتها إلى ١٢ ٠٠٠ كتزال، للأسر ذات الدخل المنخفضة بغية توفير التمويل الذي يمكنها من شراء مسكن أو قطعة أرض أو قيامها بتشييد أو توسيع أو إدخال بعض التحسينات أو إجراء التصليحات على أملاكها، وتركيب الخدمات الأساسية التي ترافق هذه العمليات. وتكون الأسر مؤهلة للحصول على هذه الإعانة إذا كان دخلها يقل عن ٢ ٤٠٠ كتزال شهرياً، وهو مستوى دخل عادة ما حال دون حصولها في الماضي على تمويل تقليدي في هذا المجال.

٢٧- وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار خطة إسكان مصرف الرهونات الوطني لعام ٢٠٠٠، التي يُقدّم بموجبها تمويلًا مرناً من أجل شراء مسكن أو إصلاحه أو توسيعه أو بناءه أو استئجاره أو من أجل تسديد الرهونات، فقد أُذن بمنح قروض تصل قيمتها إلى ٤٣,١ مليون كتزال في عام ١٩٩٨.

٢٨- وقد أفرج صندوق الإسكان الغواتيمالي، بين ٤ شباط/فبراير من عام ١٩٩٨ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عن ٤١ ٥٩٤ قطعة سكنية تبلغ قيمتها الإجمالية ٥٠٩,٥٩ ٨٨٢ ٤٦٢ كتنزال، لنحو ٢٠٧ ٩٧٠ فرداً من سكان غواتيمالا. وخلال نفس الفترة، تم تشييد ٣٥ ٥١٦ دار سكنية في الأراضي التي يقيم عليها مالكوها، مما يمثل استثماراً تبلغ قيمته ٦٠٠,٨٦ ٩٤٥ ٤٢٥ كتنزال، لنحو ١٧٧ ٥٨٠ فرد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم الإفراج عن ١٠٧ ٥ من قطع الأراضي التي جرى تشييد مبان فوقها، بقيمة إجمالية تبلغ ٢١٢ ١٩٠ ٦١ كتنزال ل ٢٥ ٥٣٥ فرد. وقد استثمر ما قيمته ٣٠٤,٧٥ ١٣٤ ١٦ كتنزال لما فيه منفعة ٦ ٧٧٥ فرداً، من أجل إدخال التحسينات على قطاع السكن. كما جرى توسيع ما مجموعه ١ ٣٧٤ داراً سكنية بقيمة ٧٨٩ ٣٦١ ١٦ كتنزال لنحو ٦ ٨٧٠ فرد.

٢٩- وقد بلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية في قطاع الإسكان عن طريق صندوق الإسكان الغواتيمالي ٩٦٢,٦٤ ٩٩٨ ٩٨٢ كتنزال حتى نهاية عام ١٩٩٩، حيث نفذ من خلالها ٦٤٧ ٨٥ مشروعاً في ثمانية مقاطعات من البلاد.

ثالثاً - المادة ٣ - حالة المرأة من الناحية العملية

٣٠- لا توجد هناك مساواة بين الرجل والمرأة في غواتيمالا من الناحية العملية بالقدر المستصوب، حيث تجري ممارسة مستوى من التمييز الفعلي ضد المرأة في مواقف الحياة اليومية. وتعزى حالة عدم المساواة هذه التي تواجهها المرأة، من بين أشياء أخرى، إلى الأفكار الخاطئة من جانب المجتمع فيما يتعلق بالفوارق بين الرجل والمرأة والتباين بين مستوى الدخل بينهما والفوارق التعليمية. وتتجلى هذه الفوارق الأخيرة بوضوح في معظم مقاطعات البلاد، باستثناء العاصمة، حيث يكون مستوى التثقيف أعلى بين النساء منه بين الرجال. وتجدد الإشارة مع ذلك إلى أن تطورات إيجابية قد تحققت في السنوات الأخيرة في مجالات مختلفة، وأدت إلى حد ما إلى تقليل الفوارق بين الرجل والمرأة في البلاد.

٣١- ويكشف تحليل لمؤشر التطور البشري ومؤشر تطور المرأة عن وجود تباين واضح في مستويي تعليم المرأة ودخلها. وهكذا فإن المقاطعتين الغواتيماليتين، أل بروغريسو وساكاتيببيكيس تعدّان في المقدمة من حيث حصول المرأة على التعليم، كما وتسجّل المقاطعات، غواتيمالا وساكابا وساكاتيببيكيس أعلى مستويات من الدخل بالنسبة للمرأة.

٣٢- وتعتبر مقاطعة غواتيمالا مسؤولة عن معظم الدخل الوطني للبلاد، حيث تبلغ نسبة النساء من السكان النشطين اقتصادياً، ٣٣ في المائة، وهي نسبة عالية نسبياً.

٣٣- ويتجلى مستوى اضطلاح المرأة بالجوانب السياسية، في مشاركتها في الانتخابات، لا سيما إسهامها في سد الفجوات الموجودة في عدد النساء والرجال المسجلين للإدلاء بأصواتهم.

٣٤- واتخذت دولة غواتيمالا تدابير تشريعية وإدارية للقضاء على التمييز ضد المرأة وتشجيع النهوض بها في جميع جوانب الحياة الوطنية نهوضاً كاملاً. وفي هذا الصدد، فقد جرت المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأدجت هذه الاتفاقية في النظام القانوني الداخلي لغواتيمالا. وتعني القواعد الدستورية التي تنص على أن المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان تكون لها الأسبقية على الدستور، أنه يمكن الاحتكام إلى أحكام هذه الاتفاقية أمام الهيئات القضائية المختصة.

ألف - المكتب الوطني لشؤون المرأة

٣٥- أنشئ هذا المكتب في عام ١٩٨١ بموجب الأمر الحكومي رقم ٨٩٣-٨١، المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨١، تحت إشراف وزارة العمل والضمان الاجتماعي، بوصفه الآلية الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويضم المكتب ممثلين ومناوبين من كل وزارة حكومية والوكالات الغير المركزية والقطاع الخاص والمنظمات النسوية والجامعات، باعتباره هيئة تتولى تنفيذ المبادرات وتنسيقها بغية تشجيع الإصلاحات التشريعية و سن تشريعات جديدة تتيح للمرأة أن تواصل مسيرة تطورها من حيث المساواة والإنصاف في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما يُجري الأعضاء والمناوبين دراسات تتعلق بمواضيع معينة مختلفة ذات صلة بالمرأة الغواتيمالية.

باء - مكتب الدفاع عن حقوق المرأة

٣٦- وينظم المرسوم رقم ٥٤-٨٦، المعدل بالمرسوم رقم ٣٢-٨٧، وهما صادران عن كونغرس الجمهورية، عمل لجنة حقوق الإنسان التابعة لكونغرس الجمهورية وعمل وكيل حقوق الإنسان، وصولاً إلى الأعمال الصحيح لحقوق الإنسان التي يكفلها ويرصدها كل من الدستور والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

٣٧- وبموجب الولاية القانونية الموكلة إليه، فإن الوكيل المعني بحقوق الإنسان يتولى معالجة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في أي مكان من البلاد. وفي هذا الخصوص، فقد تم إنشاء مكتب الدفاع عن حقوق المرأة في إطار مكتب الوكيل المعني بحقوق الإنسان، من أجل حماية المرأة في مجال حقوق الإنسان وتشجيع هذه الحقوق والدفاع عنها. ويعمل مكتب الدفاع هذا في خمسة مجالات هي: تعليم المرأة وتدريبها والنهوض بها ومساعدة الضحايا من النساء ممن يقعن فريسة للعنف والاعتداءات، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المكاتب التابعة للعمد في المقاطعات والمسائل القانونية والاجتماعية.

جيم - البرنامج الخاص بالنهوض بالمرأة الريفية

٣٨- وقد أنشأت أمانة الأعمال الاجتماعية لقرينة الرئيس، من خلال القرار الحكومي رقم ٣٥٦-٩٦ المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، برنامج النهوض بالمرأة الريفية الذي يحظى بدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والذي تشمل أنشطته مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية وتوليد الدخل؛ مع الدعم الفني والمالي لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية وأسرقتها التي تعاني الفقر والفقر المدقع.

دال - تدابير تشريعية لحماية المرأة

٣٩- وفي عام ١٩٩١، وضع المكتب الوطني لشؤون المرأة الاقتراحات الأولى لتعديل القانون المدني والقانون الجنائي وقانون العمل، وقدمت هذه التعديلات إلى لجنة شؤون المرأة بكونغرس الجمهورية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، عُُدِّلَ قانون العمل بموجب مرسوم كونغرس الجمهورية رقم ٦٤-٩٢، وقد تضمن ذلك: زيادة إجازة الولادة من ٤٥ يوماً إلى ٥٤ وحق المرأة التي تتبنى طفلاً أو طفلة في إجازة الولادة لإحداث تقارب بين الأم والإبن أو الإبنة المتبناة واحتساب فترة الرضاعة من لحظة التحاق العاملة بالعمل وليس من لحظة الولادة.

١- قانون منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله

٤٠- وفي عام ١٩٩٤، صدقت دولة غواتيمالا على اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله، وهي اتفاقية بيلين دو بارا، وفقاً للمرسوم رقم ٦٩-٩٤. وقد اعتُبر العنف مشكلة اجتماعية ترجع إلى العلاقات غير المتكافئة القائمة بين الرجال والنساء في المجال الاجتماعي والاقتصادي والقانوني والسياسي والثقافي. وقد اختارت غواتيمالا، عملاً بالاتفاقية، السبيل التشريعي للحد من العنف العائلي واستئصاله، ولذلك صدر مرسوم كونغرس الجمهورية رقم ٩٧-٩٦ بقانون منع العنف العائلي والمعاقبة عليه واستئصاله. ويتضمن هذا القانون آليات تفعيل الدفاع عن الأشخاص ضحايا العنف العائلي، من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة أمام القضاة والأجهزة الإدارية.

٢- تعديل القانون الجنائي

٤١- وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قدمت مجموعة من النساء الغواتيماليات، بمساعدة مركز العمل القانوني في مجال حقوق الإنسان وبتوجيه ومعاونة من مهنيين في القانون واستناداً إلى المادة ٤٦ من الدستور السياسي للجمهورية والاتفاقيات التي صدقت عليها دولة غواتيمالا، دعوى إلى محكمة الدستورية بعدم دستورية

المواد من ٢٣٢ إلى ٢٣٥ من القانون الجنائي، التي تعزى فيها جريمة الزنا إلى المرأة وحدها، في انتهاك لمبادئ المساواة المكرسة في الدستور السياسي للجمهورية.

٤٢- وقد اعتبر حكم محكمة الدستورية، المؤرخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٦، غلبة الدستور مبدأ أساسياً في النظام القضائي والسياسي للبلد. ولما كان الحق في المساواة معترفاً به تماماً في الدستور، فإن مقابله بالمادة ٢٣٢ من القانون الجنائي تثبت وجود تمييز ضد المرأة المتزوجة على أساس جنسها، ذلك أنه في حالة وقوع نفس الأحداث في حالات أو ظروف متماثلة، لا يعتبر الزنا جريمة إذا كان الفاعل رجلاً متزوجاً، وبذلك يكون للجنس علاقة مباشرة لا لبس فيها بالجريمة. وهذا الشكل الإجرامي الذي توسم به الخيانة الزوجية للمرأة وحدها يعامل الأفعال المتماثلة معاملة مختلفة. ولم يكن منطقياً ذلك التفريق الذي قرره المشرع إزاء نفس الواقعة، وهذا النظام لا يمكن أن يجد مكاناً ولا مبرراً في سياق الجرائم المرتكبة ضد النظام القانوني العائلي وضد الحالة المدنية، لأنه لو كانت هذه هي القيم التي توفر لها الحماية، فإن الخيانة من طرف أي الزوجين ينبغي المعاقبة عليها وعلى نفس الأسس.

٤٣- وفي معرض إجراءاتها لمزيد من التحليل لمواد القانون الجنائي التي تعتبر متعارضة بشكل واضح مع المادة ٤ من الدستور، قررت المحكمة الدستورية وجوب حذف هذه المواد، ليتسنى عن طريقها حسم المسألة المتعلقة بعدم دستورية المواد ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ من القانون الجنائي، وهو حكم تضمنه المرسوم رقم ١٧-٧٣ الصادر عن كونغرس الجمهورية.

٣- القضاء على الأدوار الجنسية النمطية

٤٤- وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وعملاً باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسعيًا إلى كفالة المساواة في الحقوق مع الرجل في مجال التعليم، صدر القرار الحكومي رقم ٧١١-٩٣ بإنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات تضم ممثلة للمكتب الوطني لشؤون المرأة، والمجلس الوطني للتعليم، وجهاز تحسين الموارد البشرية وتعديل المناهج الدراسية، والمركز الوطني للكتب المدرسية والمواد التعليمية، وإدارة التنمية الاجتماعية والتعليمية الريفية، وغير ذلك من المؤسسات غير الحكومية، لاتخاذ التدابير اللازمة لتخليص النصوص التعليمية من الأدوار النمطية.

٤٥- وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، شرع المكتب الوطني لشؤون المرأة، برعاية الهيئة الهولندية للتعاون والهيئة السويدية للتعاون وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ مشروع توفير الدعم الفني والسياسي في إطار الإصلاحات القضائية ذات الصلة بالمرأة، وهو المشروع المسمى "المرأة والإصلاحات القضائية"، الذي يعد ضرورياً لدعم جهود المرأة في مجال تعزيز القوانين المطروحة على السلطة التشريعية والرامية إلى الحد من انعدام المساواة المائل في قوانين غواتيمالا والتي تميز ضد المرأة. وتشمل المقترحات

الأساسية التي تناقشها اللجان التشريعية المختصة: قانون إنشاء المعهد الوطني لشؤون المرأة والقانون المدني والقانون الجنائي وقانون العمل وقانون الصحة وقانون المتقاعدين من موظفي الدولة وقانون الانتخابات والأحزاب السياسية والقانون الأساسي للمعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي وقانون السلك الدبلوماسي وقانون التعليم وقانون كرامة المرأة والأسرة والنهوض المتكامل بهما.

٤٦- وفي سياق التدابير التشريعية الأخرى الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الإصلاح الذي يقره المرسوم الصادر عن كونغرس الجمهورية، رقم ٨٠-٩٨ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، المتعلق بالمواد ١٠٩ و ١١٠ و ١١٤ و ١١٥ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ٢٥٥ من القانون المدني ذات الصلة بالأبوة والأمومة والحالة القانونية للمرأة في إطار الزواج وغير ذلك، حيث أُبطل بموجبه مفعول أحكام مختلفة تؤثر على المرأة الغواتيمالية وتكر عليها التمتع بالمساواة مع الرجل.

هاء - اللجنة الدائمة لحقوق المرأة من السكان الأصليين

٤٧- قام مكتب تنسيق منظمات شعوب المايا الغواتيمالية، وفاء بما ناطه به الاتفاق المتعلق بالهوية والسكان الأصليين، بإنشاء اللجنة الدائمة لحقوق المرأة من السكان الأصليين في آب/أغسطس ١٩٩٦. وقد تقدمت هذه اللجنة، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بمشروع إنشاء مكتب الدفاع عن المرأة من السكان الأصليين إلى أمانة السلام.

١- مكتب الدفاع عن حقوق المرأة من السكان الأصليين

٤٨- في سياق اتفاقات السلام المبرمة، فقد أرسى الاتفاق المتعلق بالهوية والسكان الأصليين، التزام الحكومة بتشجيع تعميم الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والامتثال لأحكامها، فضلاً عن الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق السكان الأصليين. وفي هذا الصدد، فقد تعهدت الحكومة بإنشاء مكتب الدفاع عن حقوق المرأة من السكان الأصليين بمشاركة ممثلي المرأة لإسداء المشورة القانونية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

٤٩- ونتيجة لذلك، أنشئ مكتب الدفاع عن حقوق المرأة من السكان الأصليين بموجب الأمر الحكومي رقم ٥٢٥-١٩٩٩ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، تحت إشراف اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان، ومسؤوليات ذات صلة بالشؤون الإدارية والتقنية والمالية، بغية تلبية الاحتياجات المعينة للمرأة من السكان الأصليين، من حيث ضعفها وعجزها والتمييز الذي يمارس ضدها. ويضم المكتب دوائر إقليمية ومجلس التنسيق والمجلس الاستشاري ولجنة الدعم المؤسسي كما تشتمل الوظائف التي يؤديها، ومعمونة الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، على تشجيع وتطوير المقترحات الرامية إلى وضع السياسات والخطط والبرامج الحكومية

من أجل الدفاع عن حقوق المرأة من السكان الأصليين ومنع أشكال العنف والتمييز التي تمارس ضدها والقضاء عليها.

٢ - ملتقى المرأة

٥٠ - ويعكس الاتفاق الخاص بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية اعتراف الدولة بأن المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر أمراً ضرورياً، حيث يبين التزامها بتشجيع القضاء على جميع أشكال التمييز الممارسة ضدها، واتفاق الآراء على أن هناك حاجة لتمكين المرأة كيما يتسنى لها المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس مبدأ المساواة. وفي هذا الخصوص، ينظم القرار الحكومي المرقم ١٠٥-٩٨ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٨، إنشاء ملتقى المرأة باعتباره هيئة تعددية ذات قاعدة عريضة لتمثيل المرأة، يضمن إدماجها فيها وإدراج المنظمات النسوية والمؤسسات التابعة للدولة التي تنهض بمسؤولية تنفيذ حقوق المرأة تنفيذاً كاملاً. وهناك هدف آخر لهذا الملتقى يتجلى في تشجيعه للعملية التشاركية للمرأة من أجل تيسير التوفيق بين المقترحات ومتابعتها، التي تترك تأثيراً على السياسات الوطنية للتنمية البشرية.

٥١ - ويعمل الملتقى خلال إدارته لعملياته، بالتعاون مع المجلس الوطني، وهو أعلى هيئة لإجراء المداولات واتخاذ القرارات، حيث يضم ممثلين من الحركة النسوية من مختلف المجتمعات اللغوية، فضلاً عن الممثلين المنتخبين من جانب كل مقاطعة من مقاطعات غواتيمالا الـ ٢٢.

واو - حصول المرأة على التعليم

٥٢ - غواتيمالا هي البلد الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث ارتفاع معدلات الأمية بين النساء في أمريكا اللاتينية. إذ تصل نسبة الأميات إلى ٦٠ في المائة، منهن زهاء ٨٠ في المائة من نساء المايا في المنطقة الريفية. وهي نتيجة للعقبات التي تؤثر على المرأة، من حيث التحاق الفتيات والفتيات في المدارس ومكوّنهم فيها وتقدمهم، لا سيما في المناطق الريفية وبين السكان المتحدثين بلغة المايا.

٥٣ - ويتضح من بيانات وزارة التعليم لعام ١٩٩٦ أن مشاركة الفتيات أقل من مشاركة الفتيان، وخاصة في المناطق الريفية حيث تبلغ نسبة المسجّلات منهن ٤٤,٥ في المائة من مجموع المسجلين. وهناك ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ فتاة، تتراوح أعمارهن بين ٧ سنوات و ١٤ سنة، غير مسجّلات في التعليم الابتدائي، في مقابل ٣٠٠ ٠٠٠ فتى غير مسجلين أيضاً.

٥٤- وتعتبر نسب تسرب الفتيات في الصفوف الستة عالية جداً، ولا سيما في المناطق الريفية التي قطنها السكان الأصليون وفي بعض المقاطعات. ف ٦٦ في المائة من الفتيات في المنطقة الريفية يهجرن الدراسة قبل الوصول إلى الصف الثالث، ولا تكمل الصف السادس إلا واحدة من كل ثماني فتيات.

٥٥- ويعزى ذلك في أصل إلى التقاء عوامل مختلفة تحد من حصول المرأة على التعليم، كالعقبات الاقتصادية والثقافية والتعليمية إلى جانب العقبات ذات الصلة بالبيئة التحتية وتلك المتعلقة بالتغذية.

٥٦- وتصمم سياسات وزارة التعليم على نحو تُعزز فيه النظام التعليمي وتُلبى احتياجات السكان وتُحقق الأهداف التي تضعها الحكومة في هذا المجال وتعمل على الامتثال للأحكام التي تنص عليها اتفاقات السلام وقانون الأطفال والشباب، والتي وضعت لغرض توسيع تغطية قطاع التعليم وتحقيق الإصلاحات التعليمية وتحسين نوعية هيئة التدريس وتشجيع المجتمع على المشاركة في هذا المجال.

٥٧- وفيما يتعلق بمدى تغطية النظام التعليمي لهذا القطاع، فإن وزارة التعليم ما انفكت تعمل على النهوض بالنهج التعليمية على المستوى الابتدائي والسابق على الابتدائي، بالتركيز على المناطق الريفية وتعليم الفتيات والتعليم المزدوج اللغة والمشارك بين الثقافات، حيث إن الغرض منها إدخال المزيد من السكان في هذا النظام التعليمي كيما يتسنى تحقيق مشاركة أكبر ودعم أفضل فيما يتعلق بتنظيم هذا النظام وتشغيله. وتشير البيانات المقدمة من وحدة تكنولوجيا المعلومات إلى أن إجمالي عدد المسجلين من الطلاب للعام الدراسي ١٩٩٧، قد بلغ ٥٤٣ ٣٠٦ ٢ طالباً، مما يبين زيادة نسبتها ٦,٨ في المائة في عدد الفتيات المسجلات في هذا العام عنه من عددهن في العام السابق.

٥٨- وقد وضعت وزارة التعليم، سعياً منها لتعزيز وتشجيع مشاركة الفتيات في الأنشطة المدرسية، برامج كالتالي يرد ذكرها أدناه.

١- برنامج من أجل الفتيات

٥٩- دعمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وزارة التعليم تقنياً ومالياً من خلال مشروع تعزيز التعليم الأساسي الذي يضم البرنامج من أجل الفتيات، والذي استُهل في أوائل عام ١٩٩١، بوصفه جزءاً من نظام الموارد البشرية وتطوير المناهج. ويهدف البرنامج إلى زيادة تغطية تعليم الفتيات في المناطق الريفية واستبقائهن في المدارس؛ وجرى توفير ٣٠ ٠٠٠ منحة دراسية تبلغ قيمتها ٣,٣ مليون كتنال، للفتيات المسجلات في المرحلة الأولى وحتى الرابعة بالمدارس الابتدائية الرسمية.

٦٠- وكجزء من أنشطة خطة عمل البرنامج فقد باشر في عام ١٩٩٧ بتشجيع تقديم مدخلات لإدراج الجنسانية في صلب المناهج والكتب المنهجية والمواد التدريسية وأنشطة التدريب.

٢- لجنة "دعنا نعلم الفتيات"

٦١- نشأت هذه اللجنة في شباط/فبراير ١٩٩١، في أعقاب انعقاد "الملتقى الوطني الأول: تعليم الفتاة يؤدي إلى تنمية غواتيمالا"، الذي دعت إليه وزارة التعليم في غواتيمالا، والبعثة المشتركة بين وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الوطني لشؤون المرأة، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه اللجنة في المساهمة في النهوض بالتعليم الرسمي للفتيات الغواتيماليات مع رفع معدلات الاستبقاء وتشجيع الانتقال إلى المرحلة المدرسية التالية على مستوى التعليم الابتدائي، باعتبار ذلك مبادرة مشتركة بين المؤسسات والقطاعات والوكالات تستهدف وضع سياسات من خلال برنامج تعليمي. وقد باشرت اللجنة بفضل الدعم الذي قدمته الجهات المانحة والوكالات المنفذة برامج من قبيل:

(أ) مشروع "علموا الفتيات": بدأ هذا المشروع في عام ١٩٩٤ في شكل جهد مشترك بين وزارة التعليم، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والبنك الدولي، ومؤسسة السكر، ومؤسسة ماريانو ورافاييل كاستيو كوردوفا، والطائفة البهائية، وجامعة رافاييل لانديفار، بهدف تقديم منح دراسية إلى الفتيات المحتاجات وتوفير الدعم عن طريق العاملين في مجال التوعية الاجتماعية. وقد بلغ عدد المستفيدات من هذا المشروع، بين الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٦، ٢٦٤ فتاة؛

(ب) مشروع "عالم جديد للفتيات": نفذ هذا المشروع في عام ١٩٩٣ و١٩٩٤، برعاية مؤسسة كاستيو كوردوفا، في شكل حملة ترويج وطنية بشأن أهمية تعليم الفتاة باعتباره مشروعاً رائداً في ثماني وحدات محلية بمقاطعة سولولا، وأربع وحدات في منطقة كاكشيكيل اللغوية، وأربع في منطقة كيتشه اللغوية. وكان الهدف الأساسي للمشروع زيادة التحاق الفتيات بالمدارس، وتوعية أرباب الأسر ورباتهن في المجتمعات المحلية بأهمية تعليم الفتيات. وقد تحققت أفضل النتائج الإيجابية في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بضرورة اتخاذ إجراءات ترمي إلى النهوض بالفتيات والعناية بهن؛

(ج) مشروع "توعية أرباب الأسر بأهمية تعليم الفتيات": جرى، برعاية مؤسسة ماريانو ورافاييل كاستيو كوردوفا، القيام بحملة ترويج وطنية في صفوف الجماعات الريفية المتحدثة بلغة المايا، تمثلت في تشكل لجنة من الآباء والأمهات عكفت، بدعم من العاملين في مجال التوعية الاجتماعية على متابعة التحصيل الدراسي للفتيات ومشاركتهن؛

(د) مشروع "المطبخ في مدرستي": يسعى هذا المشروع إلى الحد من العوائق التغذوية والصحية، من خلال العمل المجتمعي والمدرسي مع الأمهات والفتيات في تناول المسائل المتصلة بالنظافة الشخصية والصحة الوقائية. حيث جرى بين الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٨، تقديم التدريب في هذا المجال لتلميذات في ما يقرب من ٧٣٠ مدرسة في ١٧ مقاطعة وأكثر من ٣٠ بلدية؛

(هـ) الحملة الوطنية الإذاعية والتلفزيونية: باشرت مؤسسة كاستيو كوردوفا في عام ١٩٩٥، تحت شعار "الفتاة المتعلمة هي مصدر التنمية"، حملة وطنية بثتها من خلال ٣ قنوات تلفزيونية و١٢٧ محطة إذاعية و١٩ شبكة للكابل المحلي، بهدف التعريف بمسألة تعليم الفتيات والبحث عن حلول؛

(و) البرنامج الإقليمي اللامركزي لتقديم المنح الدراسية للفتيات من السكان الأصليين في المناطق الريفية: قامت وزارة التعليم، في عام ١٩٩٤، بإنشاء البرنامج الإقليمي اللامركزي للمنح الدراسية للفتيات من السكان الأصليين في المناطق الريفية في ثماني مقاطعات، كمحفز يتسنى من خلاله للفتيات الالتحاق بالنظام التعليمي والبقاء فيه. وقد جرى تقديم نحو ١٢٢ ٥ منحة دراسية، في عام ١٩٩٦، إلى فتيات في ١١٥ ١ مدرسة في ١١٣ بلدية؛

(ز) البرنامج المدرسي للفتيات الريفيات: وهو برنامج تنفذه تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان ("كبير") غواتيمالا، في مقاطعة تشيمالتينانغو والهدف الأساسي فيه هو ضمان بقاء الفتيات في المدرسة الابتدائية وإكمال تعليمهن فيها. ويتمثل في تقديم قروض عن طريق المصرف المحلي إلى أرباب الأسر لتعليم بناتهن حتى يتسنى تخفيف الأعباء المالية عن كاهل أرباب الأسر. وتقدم هذه القروض بفائدة شهرية قدرها ٢,٥ في المائة، تحصل منها "كبير" على حصة ٢ في المائة، وتدفع الفتيات النسبة المتبقية منها، وهي ٠,٥ في المائة، إلى صندوق تعليمي.

زاي - إمكانات حصول المرأة على الرعاية الصحية

٦٢ - يشكل افتقار الأمهات الغواتيماليات إلى الرعاية الصحية عنصراً من العناصر التي تؤثر في تنميتهم الفردية والاجتماعية. وتواجه المرأة والطفلة الغواتيماليتان نظاماً وفلسفة يريان أن دور المرأة ينحصر في الإنجاب، وأن احتياجاتها، بناء على ذلك، محدودة بخدمات الأمومة والطفولة وأمراض النساء والتوليد. ولا يراعي هذا النهج الاحتياجات والمخاطر التي تواجهها المرأة في حياتها الإنجابية وغير الإنجابية.

٦٣ - وتبين الدراسة الاستقصائية الوطنية لصحة الأم والطفل لعام ١٩٩٥ أن معدلات الوفيات بين النساء الغواتيماليات، خاصة النساء من السكان الأصليين، ترجع إلى عوامل مثل انخفاض مستوى التعليم أو انعدامه: فمن بين النساء في سن الإنجاب، ٢٨ في المائة غير متعلّقات بالمرّة، و٤٧ في المائة أكملن التعليم الابتدائي، و٢١ في المائة حصلن على التعليم الثانوي، و٣,٥ في المائة فقط حصلن على تعليم جامعي.

٦٤ - ومن أجل خفض معدلات وفيات الأمومة، تم تنفيذ خطة وطنية لتخفيض وفيات الأمومة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي إطار هذه الخطة، تم الإقرار بنوعية الرعاية في ٢٠ بلدية في جميع أرجاء البلاد، وكذلك مشاركة المجتمعات المحلية وتدريب الموظفين الصحيين. وشجعت هذه الخطة البدائل الأهلية، مثل تدريب القابلات التقليديات والقابلات التابعات لمؤسسات، وإنشاء عيادات إقليمية للولادة، وتقديم المشورة بشأن التغذية والرضاعة الطبيعية.

٦٥- وتتسم الحالة الصحية العامة بارتفاع معدلات سوء التغذية، وبعدم كفاية المأخوذ من البروتين والسعرات الحرارية، ونقص فيتامين ألف واليود والحديد. وهذا يعرض المواليد الجدد لمخاطر كبيرة، فضلاً عن نقص الوزن وقصر القامة.

٦٦- وفي ١٩٨٩، وضعت وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي برنامج المرأة والصحة والتنمية، الذي يشمل أنشطة محددة للمرأة ويوفر للموظفين التدريب الذي يراعي المنظور الجنساني والصحي. ويتضمن هذا البرنامج مشروعاً للنساء من السكان الأصليين يغطي بلديات تشيما لينانغو، وسكاتيببكييس، وباخا فيراباس وهي موطن جماعي كيتشه وكاتشيكل. ويركز هذا المشروع على الحالة الصحية والمعيشية للنساء الأصليات، ودور الطب الغربي والتقليدي. وتم إنشاء ثمانية مجالس للنساء الأصليات تهدف إلى رفع مستوى وعي المرأة الأصلية باحتياجاتها وبالمسائل الصحية والجنسانية.

الخطة الوطنية لسرطان الرحم

٦٧- قامت وحدة الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي بتنفيذ أنشطة تهدف إلى الوقاية من سرطان الرحم ورصده، وهو أحد الأسباب الرئيسية الثلاثة لوفيات النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٣٠ و٥٠ سنة. وتشمل هذه الأنشطة توفير معدات متخصصة لتحسين الصحة، واختبارات يابانيكولاو، والتأكد من صحة التشخيص ورعاية المرأة المصابة بسرطان الرحم. وفي ١٩٩٩ تم فحص حوالي ١,٢ مليون امرأة في إطار هذا البرنامج.

حاء - وضع المرأة الريفية

٦٨- وفقاً لآخر تعداد للسكان (١٩٩٤) أجراه المعهد الوطني للإحصاء، يعيش ٦٨٧ ٤١٧ ٥ نسمة في المناطق الريفية، وهو ما يشكل ٦٥ في المائة من مجموع السكان، ويبلغ تعداد السكان الحضريين ٦٨٧ ١٤٦ ٢٩ نسمة، وهو ما يشكل ٣١ في المائة من المجموع. وتمثل الريفيات ما يقرب من نصف مجموع النساء من السكان (٢٨٣ ٢٧٠ ٦)؛ وتمثل النساء الحضريات ٥٢ في المائة (٥٢٢ ٠٢٢).

٦٩- يتألف المجتمع الغواتيمالي من مجموعات اجتماعية ثقافية ولغوية مختلفة، أبرزها المايا واللادينو والغاريفونا والكينكا. وحسب تصنيف المعهد الوطني للإحصاء، فإن عدد السكان الأصليين يبلغ ٦٨٤ ٤٧٦ ٣ نسمة بنسبة ٤٢,٨ في المائة، وعدد السكان غير الأصليين ٦٣٧ ٣٨٠ ٤ نسمة، بنسبة ٥٧,٢ في المائة.

٧٠- وتغيرت الأعمال التي تزاو لها النساء في المناطق الريفية، ولكنها تتركز في أربعة قطاعات وهي الزراعة والصناعة والصناعة التحويلية والتجارة والخدمات، وهو ما يؤكد النظرة التقليدية إلى المرأة العاملة. وفي الوقت الحالي، تعمل ٦٥ في المائة من الريفيات في الزراعة.

٧١- وتشكل الزراعة الوسيلة الأساسية لكسب الرزق والتنمية، وهي تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل المتري، وبالتالي، عادة ما لا تكون مدفوعة الأجر. وحتى عندما تكون أنشطة المرأة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأرض، فعادة ما تحصل على القليل من الأرض أو التمويل أو التكنولوجيا.

٧٢- وتاريخياً، يسجل أن المرأة الأصلية لم تتمتع بإمكانية الوصول السهل إلى الأرض، نتيجة لعوامل خاصة بغواتيمالا، حيث الرجل هو مالك الأرض، وهو ما يفسر ندرة اهتمام المرأة بالأرض. وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على القروض، فإن المجتمعات الأصلية بوجه عام لا تملك الموارد اللازمة للحصول على الائتمان، وذلك لعدم وجود التنظيم المناسب، والأصول للضمانات.

٧٣- ووفقاً لسجلات وإحصاءات المعهد الوطني للإصلاح الزراعي، فإن إمكانية حصول المرأة على الأرض كانت ولا تزال محدودة بالمقارنة مع إمكانية حصول الرجل عليها. وفي هذا الصدد، حصلت المرأة على ٨ في المائة فقط (٩,٢٤٠) من بين عقود التمليك التي أصدرها المعهد في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٩٦ وعددها ٢٠٩ ١١٦ عقداً.

٧٤- ويقوم الصندوق الغواتيمالي للإسكان، الذي يهدف إلى مساندة النساء الأرامل والأمهات غير المتزوجات، بدعم وتعزيز عملية التنمية البشرية، بإدامة وتشجيع الإدارة الذاتية لجماعات السكان الأصليين من أصل المايا ومجتمعاتهم المحلية ومنظماتهم، مع أخذ آرائهم الفلسفية في الاعتبار.

٧٥- وفي هذا الصدد، دعم هذا الصندوق برامج في مجال التعليم والصحة والثقافة والهياكل الأساسية، وقدم المساعدة إلى ١٢ ٣٦٠ امرأة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

رابعاً - المادة ٦ - الحق في العمل

٧٦- تنوع حالة العمل في غواتيمالا إلى العمالة الناقصة أو العمل في ظروف دون المستوى بالنسبة للسكان العاملين. وتميل بالنسبة المثوية للسكان الناشطين اقتصادياً إلى الارتفاع ذلك أنه من ٨٩,٢ في المائة في ١٩٨٧، أي ما يعادل ٢,١ مليون، بلغ عدد سكان الناشطين اقتصادياً ٣,١ مليون أي ٩٤,٤ في المائة في ١٩٩٧. وبلغت معدلات البطالة المطلقة ١٠,٨ في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً في ١٩٨٧، واتجهت نحو الانخفاض حتى ١٩٩٤، عندما بلغت ٣,٣ في المائة، ووصلت في ١٩٩٧ إلى ٥,٦ في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً.

٧٧- وفي ١٩٨٧، بلغ النقص الإجمالي في الوظائف ٤,٥٠ في المائة، وهو ما يعادل ١,٢ مليون عامل. وفي ١٩٩٢، حدثت زيادة قدرها ١,٤ مليون عامل، وهو ما يمثل انخفاضاً في نقص الوظائف قدره ٢,٤٨ في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً. وفي ١٩٩٧ بلغ النقص في الوظائف ٢,٤٧ في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً، أي ما يعادل ١,٦ مليون عامل.

٧٨- وبينت وزارة العمل أن البلديات المعرضة لمشاكل تتصل بالعمالة أو تعاني منها في قطاعات اقتصادية هي بالترتيب، توتونيكابان، وخالابا، وإبروغيرسو، وباخافيراباس، وخوتيابا، وسولالا، وكيثشه وزاكابا.

٧٩- وتتجلى حالة العمالة في غواتيمالا في النمو البطيء للطلب على اليد العاملة ومعدل التنمية غير المتكافئ في كافة أنحاء البلاد وهو ما أفضى إلى ظهور نمط من الطلب على اليد العاملة لا تستفيد منه سوى قطاعات الأقليات من السكان. ويمكن ملاحظة ذلك من واقع أن الاقتصاد يضم قطاعين رسمي وغير رسمي على السواء. ويجري تشغيل القطاع الرسمي بعقود ولوائح للعمل مما يعني، من الناحية العملية، استقرار للعاملين ومزايا أكثر لهم. وتتمثل السمات البارزة للقطاع غير الرسمي في غلبة العمالة الناقصة وما يلزمها من عدم استقرار وطابع غير نظامي. ويدفع العاملون في القطاع الرسمي اشتراكات المعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي.

٨٠- ويمثل العاملون في القطاع الرسمي الأقلية في إجمالي اليد العاملة، فعددهم يزيد قليلاً عن ربع السكان الناشطين اجتماعياً. ذلك أن هدف سياسة العمل في هذا القطاع هي إتاحة رفع المستويات المستدامة للعمالة وتخفيض نقص العمالة الهيكلية، وقد دعمت غواتيمالا برامج وأنشطة الهدف منها استكمال وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي، وتكثيف معدلات الاشتراك لتأمين تمويل مناسباً للفوائد على الأجلين المتوسط والطويل.

٨١- وتستند الاستراتيجية العامة التي اعتمدها وزارة العمل والضمان الاجتماعي من أجل تحسين حالة العمل في غواتيمالا، إلى ما ورد في قانون السلطة التنفيذية، الفقرة (و) من المادة ٤٠: "الإدارة اللامركزية لنظم استكمال المعلومات المتعلقة بالهجرة وبالعرض والطلب في سوق العمل من أجل وضع آليات لتيسير حرية الحركة ودخول اليد العاملة في سوق العمل"؛ و(ح) "وضع سياسة مناسبة للتدريب التقني والمهني للعاملين. وستقع مسؤولية تنفيذ برامج التدريب هذه على عاتق الهيئات المختصة الحكومية والخاصة" وسيشمل تنفيذ هذه الاستراتيجية ما يلي:

(أ) التحديث يشمل توسيع فرصة الوصول إلى الوزارة عن طريق لا مركزية الخدمات، لا سيما داخل البلد؛

(ب) إعادة توزيع الموارد - التي يقصد بها ترشيد الإنفاق العام، وتحسين جودة الخدمات، وتوجيهها صوب الأهداف ذات الأولوية العالية والمناطق الجغرافية؛

(ج) زيادة مستويات الرفاه بين العاملين وأسرههم، عن طريق تحسين مستويات الأجور، وخدمات الالتحاق بالوظائف، والخدمات الترفيهية، وتأييد العدالة في العلاقات بين أرباب العمل والعمال وتشجيع المرأة على دخول سوق العمل.

٨٢- وخصصت موارد في ١٩٩٨ لتمويل مجموعة متنوعة من البرامج المتصلة بالعمالة:

(أ) جرى تنفيذ سياسات نشيطة تتصل بالعمالة بتنسيق من وزارة العمل والضمان الاجتماعي:

١٠- جرى تنظيم معارض للوظائف لتوفير صلة مباشرة ومرنة وفعالة بين العرض والطلب في مجال العمالة، تم فيها الجمع وفي موقع محدد، ما بين شركات تبحث عن عاملين لتلبية احتياجاتها وبين باحثين عن عمل. وقد أقيم معرضان في غواتيمالا سيتي ومعرض في بلدية إيسكوينتلا في ١٩٩٩؛

٢٠- الجهاز الإعلامي للوظائف، تنشر إدارة التوظيف إعلانات عن وظائف في وسائل الإعلام المطبوعة مرة كل أسبوع؛ وهناك نشرات، وفترات إعلانية في الإذاعة وفعاليات إعلامية بشأن مختلف الشبكات الإقليمية. كذلك تم إنشاء صفحة على شبكة الإنترنت تقدم إمكانية الوصول إلى خدمات العمالية؛

٣٠- إرشاد مهني ووظيفي: تم إنشاء وحدات للإرشاد المهني والوظيفي للعاطلين في أسواق الوظائف وتقديم التدريب على تحرير السيرة الذاتية والإعداد للمقابلات المتعلقة بالوظائف وإحاطتهم علماً بالأمكان التي يجري فيها تجهيز الأوراق التي يحتاجونها للحصول على وظيفة، وإطلاعهم على أنسب الطرق لتقديم طلب للحصول على معلومات بشأن الوظائف الشاغرة في الشركات؛

(ب) العمال المهاجرون: تم تحسين التسجيل وإجراءات الرقابة للعمال الزراعيين الغواتيماليين الذين يدخلون المكسيك للعمل في المزارع الواقعة في منطقة سوكونوسكو، نتيجة لاتفاق بين المسؤولين في الوزارات المكسيكية والغواتيمالية للعمل والمهجرة. كذلك يتم توفير المساعدة المقدمة وفقاً لظروف كل شخص في معالجة تصاريح العمل للأجانب داخل البلد وخارجه، مع إجراءات معجلة؛

(ج) التدابير التشريعية والإدارية: كان من بين الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتعزيز وتحديث وزارة العمل والضمان الاجتماعي بوصفها الهيئة التي توجه سياسة العمل مرسوم إجازة الكونغرس، برقم ٣٥-٩٨، الذي ينص على إصلاحات في قانون العمل ناشئة عن الحاجة إلى تحسين ضمانات قانون العمل، وتحسين تسوية خلافات العمل، وتوحيد المعايير الدنيا للصحة والسلامة في العمل والإسراع بالإجراءات المتعلقة بالاعتراف بالحق في تكوين نقابات وممارسته وتوضيح هذه الإجراءات؛

(د) برامج تسهيل تسوية منازعات العمل: بغية تحسين جودة خدماتها المتعلقة بالتفتيش على العمل، قامت وزارة العمل والضمان الاجتماعي، من خلال المدرسة الفنية للوساطة والمصالحة، بوضع مقرر دراسي تمنح في نهايته شهادة لمسهلي تسوية منازعات العمل، وهو مخصص لمفتشي العمل وغيرهم من موظفي الوزارة، ويهدف إلى تشجيع التفاوض، وخاصة، تدريب الشركاء المتفاوضين على حل المنازعات والعمل سوياً لصالح الأطراف المعنية؟

(هـ) التدريب على العمل: قامت الدولة، كجزء من جهودها الرامية إلى زيادة إنتاجية العمل، بتشجيع التدريب على العمل من خلال المعهد الفني للتدريب والإنتاجية، وهو هيئة لامركزية تعمل كوكالة حكومية لبناء المهارات، والتدريب المهني وتنمية الموارد البشرية. وتقوم وزارة العمل والضمان الاجتماعي بتنسيق أنشطته مع السياسات العامة للدولة. ويضطلع المعهد بالمسؤولية عن الجانب الفني من تدريب ٢٠٠.٠٠٠ عامل، وهم ما تم تحديده كهدف لعام ٢٠٠٠ وفقاً لاتفاقات السلام، ذلك أن التقدم التكنولوجي في هذا العالم الذي تتزايد فيه المنافسة، يتطلب قوة عاملة مدربة فنياً لبلوغ المستويات الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها تحديات الألفية الجديدة.

خامساً - المادة ٧- الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية

٨٣- تكفل المادة ١٠٢ من الدستور المساواة بين العاملين وتسلم بالأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية. وتعترف بأن جميع البشر أحرار ومتساوون في الحقوق والحريات، وبذلك تسلم بعدم التمييز في التوجيه الفني والتدريب، أو العمالة أو المهنة على أساس العرق أو اللون أو نوع الجنس أو الأصل القومي.

نظام الأجور الدنيا

٨٤- هناك نظام للأجور الدنيا نافذ في غواتيمالا، تنظمه مجموعة من الأحكام التشريعية المؤيدة في الدستور، واتفاقات العمل الدولية، وقانون العمل والأوامر الحكومية.

٨٥- وينظم قانون العمل الحد الأدنى للأجور وأسلوب تحديده. وتنص المادة ١٠٣ على أنه "يحق لجميع العاملين أن يحصلوا على أجر يغطي احتياجاتهم المادية والنفسانية والثقافية العادية ويمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم كأرباب أسر. ويتم تحديد الأجر على نحو دوري، مع إيلاء الاعتبار اللازم لطبيعة كل وظيفة، والظروف الخاصة في كل منطقة من المناطق، وما يمكن أن يتحملة أرباب العمل في كل نشاط من الأنشطة الذهنية أو الصناعية أو التجارية أو أنشطة تربية المواشي والزراعة. ويتعين كذلك ملاحظة ما إذا كانت الأجور تدفع عن ساعات العمل أو بسعر القطعة أو كحصة من مكاسب أو مبيعات أو إيرادات أرباب العمل، ويجب اتخاذ إجراءات لضمان أن العاملين

بسعر القطعة لا يظلمون". وتنص المادة ١٠٤ على أن نظام تحديد الحد الأدنى للأجور يجب أن يُطبق على جميع العاملين غير العاملين في خدمة الدولة أو مؤسساتها، الذين تحدد أجورهم في إطار ميزانية عامة.

٨٦- وينطبق نظام الأجور الدنيا على جميع العاملين في القطاع الخاص، الزراعي وغير الزراعي على السواء. ويستند هذا التصنيف إلى الفئات الواردة في تصنيف الأمم المتحدة الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

٨٧- ويحدد الأمر الحكومي رقم ٢٠-٢٠٠٠، الصادر في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الأجور الدنيا التالية:

الأنشطة الزراعية ٢١,٦٢ كتزال لليوم الواحد بالنسبة ليوم عمل عادي؛

الأنشطة غير الزراعية ٢٣,٨٥ كتزال عن اليوم الواحد ليوم عمل عادي.

٨٨- وبالإضافة إلى الأجور الدنيا المحددة هناك مكافأة، وهي حافز مقدم وفقاً لمرسوم الكونغرس رقم ٧٨-٨٩، الذي ينص على ٠,١٥ كتزال عن الساعة الواحدة للعمل الفعلي في أنشطة الزراعة و ٠,٣٠ عن الساعة الواحدة في الأنشطة غير الزراعية.

٨٩- والأجور الدنيا المحددة وفقاً للإجراءات المتبعة لها قوة القانون وتشكل حقاً من حقوق العمل التي لا يمكن التنازل عنها؛ وبالتالي، يمكن أن يؤدي التقاعس عن مراعاتها إلى قيام العمال برفع دعوى إلى محاكم العمل والضمان الاجتماعي، وإلى إمكانية فرض غرامات على أرباب العمل تتراوح ما بين ٥٠٠ و ٢ ٥٠٠ كتزال دون المساس بحق العاملين في استرداد المبالغ المستحقة لهم.

٩٠- وعند تحديد مستوى الأجور الدنيا وتحقيق الهدف الأوسع لسياسة الأجور، أي تحديد الأجور الدنيا على أساس سنوي بحيث يستعيد العاملون القوة الشرائية الحقيقية للتعويض عن الخسائر التي يتكبدها بسبب الزيادات في التكاليف المعيشية وغيرها من العوامل الخارجية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم، والمستويات العامة للأجور في البلد، والتكلفة المعيشية، ومزايا الضمان الاجتماعي، والعوامل الاقتصادية مثل عدد أرباب العمل الذين يمكن أن يتحملوا ذلك واحتياجات التنمية الاقتصادية والمستويات الإنتاجية، واستحسان بلوغ مستويات عالية للعمل والحفاظ عليها؛ ويستند ذلك إلى دراسات استقصائية اقتصادية، ومقترحات مقدمة من منظمات للعمال وأرباب العمل، وآراء مستشاري اللجنة الوطنية للأجور.

الحد الأدنى للأجور - إجراءات تحديد ورصد وتعديل الأجور

٩١- في العشرين يوماً الأولى من كانون الثاني/يناير يجري تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للأجور واللجان المشتركة للحد الأدنى للأجور، لفترات مدتها سنتين. وتقوم اللجان المشتركة بتقديم تقارير توصي فيها بحد أدنى للأجور لتطبيقها في قطاعاتها في موعد لا يتجاوز آخر يوم عمل من شهر آب/أغسطس من السنة نفسها. وحالما تُقدم تقاريرها، تقوم اللجنة الوطنية للأجور بتقديم توصية مصحوبة بالحجج المؤيدة إلى وزارة العمل والضمان الاجتماعي. ويتم إرسال نسخ منها إلى المجلس النقدي التابع لبنك غواتيمالا وإلى المعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي بحيث يتمكن، في غضون ٣٠ يوماً، من أن يقدم إلى وزارة العمل والضمان الاجتماعي تعليقات خطية عن الطريقة التي يمكن بها للمعدلات المقترحة أن تؤثر على ميادين أنشطة كل منهما. وعندئذ تقوم الهيئة التنفيذية، بناء على هذه التقارير والتوصيات المختلفة، وبأمر صادر عن وزارة العمل والضمان الاجتماعي، بتحديد الأجور الدنيا التي يتعين تطبيقها على الأنشطة الزراعية وغير الزراعية.

الأحكام القانونية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيين

٩٢- فيما يتعلق بتنظيم المعايير الدنيا للصحة والسلامة المهنيين، تنص المادة ١٩٧ من مدونة العمل على أن "جميع أرباب العمل ملزمون باتخاذ الاحتياطات اللازمة لتوفير الحماية الفعالة لحياة وصحة ومعنويات العاملين" وقد أصدرت وزارة العمل والضمان الاجتماعي، من خلال إدارة الضمان الاجتماعي، لوائح تتعلق بالصحة والسلامة المهنيين تهدف إلى تنظيم مسائل النظافة العامة وظروف السلامة التي يعمل فيها أفراد معينين من قبل أرباب العمل في القطاع الخاص، والدولة، والسلطات البلدية، ومؤسسات مستقلة، بحيث تتم حماية حياتهم، وصحتهم وسلامتهم الجسدية.

٩٣- وتقوم إدارة الضمان الاجتماعي بمراقبة دائمة لتطبيق معايير الصحة والسلامة من خلال مفتشين صحيين يجرون زيارات دورية لأماكن العمل، أي في أي مكان يجري فيه عمل صناعي أو زراعي أو تجاري أو أي نوع آخر من العمل، للتحقق من الامتثال للمعايير الدنيا. ويجري المعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي عمليات تفتيش مماثلة في أماكن العمل يستخدم فيها مفتشين صحيين تابعين له.

مبدأ تكافؤ فرص الترقى

٩٤- تنص المادة ١٠٢ من الدستور الغواتيمالي على مجموعة من الحقوق الاجتماعية الدنيا بموجب تشريع العمل، بما في ذلك الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية الذي يؤدي في ظروف متساوية وبكفاءة متساوية وأقدمية متساوية. وهي تضي الطابع المؤسسي على الحماية المقدمة إلى المرأة العاملة وتنظم الظروف التي

يمكن أن تعمل فيها، مع النص على أنه لا ينبغي التمييز بين المرأة المتزوجة وغير المتزوجة بقدر ما يتعلق الأمر بالعمل.

٩٥- وفيما يتعلق بتكافؤ فرص الترقى، فإن المبدأ الوارد في المادة ٤ من الدستور ينص، على أن جميع البشر أحرار متساوون في الكرامة والحقوق، وأن الرجل والمرأة متساويان في الحقوق والمسؤوليات. ولا توجد فئة من العاملين في غواتيمالا محرومة من مبدأ تكافؤ الفرص. وفي الوقت الحالي تحظى المرأة بنفس إمكانات الوصول إلى نفس الوظائف مثلها في ذلك مثل الرجل، وبنفس فرص الترقى.

ضمانات حرية اختيار الشخص لعمله

٩٦- تنص المادة ١٠١ من الدستور على أن "العمل حق لكل فرد وواجب اجتماعي. ويجب لنظام العمل في غواتيمالا أن يكون منظماً وفقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية". وتشمل الحقوق الاجتماعية الدنيا الحق في "الاختيار الحر للعمل والظروف الاقتصادية المرضية مما يكفل حياة كريمة للعامل وأسرته" وتسلم المادة ٤٣ "بحرية الصناعة والتجارة والعمل فيما عدا القيود التي قد يفرضها القانون لأسباب اجتماعية أو لأسباب تتعلق بالمصلحة الوطنية". كذلك ينظم قانون العمل حرية اختيار العمل في المادة ٦، التي تنص على أنه "لا يمكن تقييد حق الفرد في العمل إلا بقرار من سلطة مختصة يتخذ على أساس القانون لأسباب تتعلق بالأمن العام أو بالمصلحة الوطنية. ونتيجة لذلك لا يمكن لأي شخص أن يمنع شخصاً آخر من تكريس نفسه لمهنة مشروعة يرى أنها الأفضل. ولا يجب اعتبار أنه حدث تقييد لحرية العمل عندما يكون تصرف السلطات أو الأفراد بمثابة ممارسة للحقوق أو وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في القانون".

أيام العمل وأيام الراحة

٩٧- بموجب قانون العمل في غواتيمالا، لا يجوز لساعات العمل النهاري العادي أن تتجاوز ٨ ساعات في اليوم أو ٤٨ ساعة في الأسبوع. ولا يجوز لساعات العمل الليلي العادي أن تتجاوز ٦ ساعات في اليوم أو ٣٦ ساعة في الأسبوع أما ساعات العمل الوسيطة العادية فلا يمكن أن تتجاوز ٧ ساعات من العمل الفعلي في اليوم أو ما مجموعه ٤٨ ساعة في الأسبوع.

٩٨- وفيما يتعلق بموضوع ساعات العمل، تنص المادة ١٢٠ من قانون العمل على أنه يحق للموظفين الدائمين الذين يعملون أقل من ٤٨ ساعة في الأسبوع بموجب شرط أو ترتيب قانوني مع أرباب عملهم، أن يتقاضوا الأجر الكامل على أسبوع عمل نهارى عادي.

٩٩- كذلك ينص قانون العمل على أن أي عمل يتم أدائه بالفعل خارج الساعات التي ينص عليها القانون ليوم العمل العادي أو يتجاوز الحد الأدنى المتفق عليه بين الأطراف يعتبر يوم عمل استثنائي تُدفع عنه نسبة ٥٠ في المائة على الأقل زيادة على الأجر الأدنى، أو أجر أكبر حسب ما اتفق عليه الطرفان. ولا يمكن لأيام العمل العادية أو الاستثنائية أن يتجاوز العمل فيها عن ١٢ ساعة في اليوم باستثناء حالات خاصة محددة بشكل دقيق للغاية ومنصوص عليها في اللوائح، أو في حالة وقوع حادث أو تهديد وشيك للأفراد، أو المؤسسات، أو الأجهزة، أو المرافق، أو للأراضي الزراعية، أو للمنتجات أو المحاصيل عندما لا يكون في الاستطاعة استبدال العاملين أو تعليق العمل دون خطر واضح.

١٠٠- أما فيما يتعلق بوقت الراحة للعاملين، فنص المادة ١٢٦ من قانون العمل على أنه يحق لجميع العاملين الحصول على يوم راحة مدفوع الأجر بعد كل أسبوع عمل. وهي تحدد إجازات مدفوعة للعاملين: ١ كانون الثاني/يناير؛ وخميس العهد، والجمعة الحزينة، وسبت الفصح؛ ١ أيار/مايو؛ و ٣٠ حزيران/يونيه، و ١٥ أيلول/سبتمبر؛ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر؛ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من الظهر فصاعداً؛ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر؛ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ابتداء من الظهر فصاعداً، ويوم العيد المحلي.

١٠١- وبالمثل، يحق لجميع العاملين دون استثناء بموجب قانون العمل، إجازة مدفوعة الأجر مدتها ١٥ يوماً على الأقل بعد سنة من الخدمة المتواصلة مع صاحب العمل ذاته.

١٠٢- ولا توجد فئة من العاملين في غواتيمالا ممنوعة قانوناً من ممارسة الحق في الترقية والوقت الحر، والإجازات الدورية المدفوعة الأجر، والإجازات الرسمية المدفوعة الأجر.

المساعدة الدولية الداعمة للحق في العمل

١٠٣- تقوم المساعدة الدولية بدور حاسم في تدعيم إنشاء مصادر للعمل، من خلال تعاون مالي دولي يرد أو لا يرد، ومن خلال تعاون تقني، موجه بشكل أساسي نحو تعزيز الموارد البشرية. ومصادر التعاون الرئيسية لغواتيمالا في الساحة الدولية هي البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، والأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المتخصصة، ومنظمة البلدان الأمريكية. ويأتي التعاون الثنائي من مصادر تشمل حكومات ألمانيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وهولندا، وبلجيكا، وإيطاليا، والنرويج، واليابان، وكندا، والمكسيك، وكوريا، وكوبا، والولايات المتحدة، والأرجنتين، وإسبانيا، والبرازيل.

سادساً - المادة ٨ - الحق في تشكيل نقابات

١٠٤ - تعترف المادة ٣٤ من الدستور بحرية إنشاء جمعيات كإطار عام للشروط القانونية والإدارية التي تسمح بالممارسة دون أي عائق للحق في تشكيل نقابات. وتنص المادة ١٠٢ (ف) على:

"حرية العمال في تشكيل نقابات. يمكن ممارسة هذا الحق دون أي شكل من أشكال التمييز ودون إذن مسبق، ولا يحتاج العمال سوى الامتثال للشروط التي ينص عليها القانون. ولا يمكن فصل العمال لمشاركتهم في تشكيل نقابة، ذلك أنهم مشمولون بهذا الحق منذ لحظة إخطار هيئة تفتيش العمل العامة."

١٠٥ - وترد الإجراءات القانونية لتأمين الاعتراف بالشخصية القانونية، والحصول على إقرار للأنظمة الأساسية وتسجيل النقابات في المادة ٢١٨ من قانون العمل بصيغته المعدلة بالمرسوم رقم ٣٥-٩٨ لعام ١٩٩٨ لتعزيز الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها بإجراءات إدارية معجلة. وتطبق الشروط القانونية التالية على تشكيل النقابات:

تقديم طلب محرر على ورقة غير محتومة إلى إدارة شؤون العمل، أو من خلال أقرب إدارة عمل، في غضون ٢٠ يوماً من انتخاب الجمعية التأسيسية للنقابة، مع الإشارة إلى عنوان يمكن توجيه الرسائل إليه؛

ضم الأصل ونسخة من عقد التأسيس والأنظمة الأساسية موقعة من قبل الأمين العام وجميع أعضاء المجلس التنفيذي المؤقت؛

تقوم إدارة شؤون العمل، بعد فحص الوثائق المقدمة، بإصدار قرار مؤيد يعترف بالشخصية القانونية للنقابة، وتقر أنظمتها وتأمّر بإضافة النقابة إلى السجل العام للنقابات.

١٠٦ - وقد لا يستغرق تجهيز الطلب أكثر من ٢٠ يوماً من تاريخ استلام الطلب، ويُعاقب بالفصل الشخص المسؤول عن التأخير. ويجب أن ينشر القرار القاضي بالإضافة في السجل العام، مجاناً، في غضون خمسة عشر يوماً التالية للإضافة.

١٠٧ - وبمقتضى القانون، لا يجوز للنقابات أن تبدأ أنشطتها قبل أن تحصل على الاعتراف من وزارة العمل والضمان الاجتماعي، غير أن المادة ٢١٧ من قانون العمل تنص على أنه يجوز للنقابات الحديثة العهد - حتى قبل أن تحصل على هذا الاعتراف:

أن تعقد اجتماعات لانتخاب مجلسها التنفيذي والاستشاري المؤقتين، وعقد اجتماعات لهاتين الهيئتين وللجمعية العامة، أو عقد اجتماعات لمناقشة أنظمتها وإقرارها؛

اتخاذ إجراءات بغرض تأمين الاعتراف بشخصيتها القانونية، وإقرار أنظمتها وتسجيلها.

١٠٨- وتنص المادة ٢١٦ من قانون العمل على أنه "لا بد أن يكون هناك عشرون عاملاً أو أكثر لتشكيل نقابة للعمال، وخمسة من أرباب العمل كحد أدنى لتشكيل نقابة لأرباب العمل".

تصنيف النقابات

١٠٩- تنص المادة ٢١٥ من قانون العمل على تصنيف النقابات وفقاً لطبيعتها كنقابة مدنية أو زراعية، وكذلك بصفتها: (أ) نقابات حرفية، عندما تكون مكونة من موظفين عاملين في نفس الوظيفة أو المهنة، أو، في نفس النشاط الاقتصادي، في حالة أرباب العمل، و(ب) اتحادات للعمال، عندما تكون مُشكَّلة من عاملين يعملون في وظائف أو مهن مختلفة في منشأة واحدة أو في منشأتين مماثلتين أو أكثر.

١١٠- كما ينص قانون العمل في غواتيمالا على أنه يمكن لنقابتين للعمال أو أكثر أو نقابتين لأرباب العمل أو أكثر أن يكونا اتحاداً أو أكثر، ويمكن لاتحادين أو أكثر أن يشكلوا رابطة. ويمكن للاتحادات والرابطات أن تكون وطنية أو إقليمية أو محددة بصناعة ما.

١١١- ويمكن للعمال في القطاعين العام والخاص أن يمارسوا حريتهم في تشكيل نقابات والانضمام إليها، باستثناء أفراد الجيش والشرطة المدنية الوطنية.

١١٢- وفيما يتعلق بعدد النقابات المسجلة، تشير الأرقام الموجودة لدى إدارة العمل إلى أنه في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٩٧ كان هناك حوالي ٢٧٥ ١ تسجيلاً لنقابات واتحادات ورايطات، منها ٢٩٩ في القطاع العام، و٩٧٦ في القطاع الخاص. ويبلغ عدد الأعضاء في كليهما ٩١ ٥١٤ عضواً تمثل النساء نسبة ٢,٣ في المائة منه.

الحق في الإضراب

١١٣- بالنسبة لعمال القطاع الخاص، تنص المادة ١٠٤ من الدستور على أن "الحق في الإضراب والمشاركة في التوقف عن العمل، معترف به، إذا تمت ممارسته وفقاً للقانون، وبعد استنفاد إجراءات المصالحة. ويمكن ممارسة هذه الحقوق لأسباب اقتصادية واجتماعية فقط. ويحدد التشريع الحالات والمواقف التي لا يسمح فيها بالإضراب أو التوقف عن العمل".

١١٤- تنص المادة ٢٤٣ من قانون العمل على قيود الحق في الإضراب:

"لا يمكن الدعوة إلى الإضراب من جانب:

(أ) العمال الزراعيين في موسم الحصاد ما عدا في حالة المحاصيل التي يتم جمعها أو حصادها على مدار السنة أو إذا كان المحصول لن يتلف إذا لم يحصد؛

(ب) عمال المواصلات في وسط يوم غير مكتمل؛

(ج) عمال العيادات والمستشفيات والنظافة العامة والإصحاح، والعمال الذين يوفرن الطاقة والإضاءة والمياه للجمهور العام، وإلى حين حضور الموظفين اللازمين لمنع تعليق هذه الخدمات دون إلحاق ضرر شديد ومباشر بالصحة العامة والاقتصاد؛

(د) العاملين في مؤسسات أو خدمات يعلن التنفيذيون أن توقف العمل فيها في جميع أنحاء البلد أو في جزء منه سيؤثر بشكل خطير على الاقتصاد القومي، أو عندما يتم التدرع بقانون النظام العام، ولكن في الفترة التي يكون فيها هذا القانون نافذاً وفي المنطقة أو المناطق المتأثرة فقط.

١١٥- وتنص المادة ١ من قانون انضمام موظفي الدولة إلى نقابات وتنظيم الإضراب على أنه: "يمكن لموظفي الدولة وهيئاتها المركزية والمستقلة أن يمارسوا حريتهم في تشكيل نقابات والانضمام إليها وحققهم في الإضراب وفقاً لأحكام هذا القانون، باستثناء القوات المسلحة والشرطة".

١١٦- وتنص المادة ٢ من هذا القانون، تمثياً مع القيود المفروضة على الحق في الإضراب على أن "حق موظفي الدولة وهيئاتها اللامركزية والمستقلة يخضع لأحكام هذا القانون ولقانون العمل باستثناء الخدمات العامة الأساسية المذكورة في هذه المادة، التي لن تتأثر بأي حال من الأحوال. والإضرابات المنظمة تضامناً مع نقابات أخرى أو مع حركات نابعة عن لجان مخصصة، أو لأسباب لا تتصل بمطالبات اجتماعية واقتصادية، ممنوعة منعاً باتاً".

١١٧- كذلك يحدد هذا القانون، ولأغراض الدستور، أن الآتي ذكره يعتبر خدمات عامة أساسية:

المستشفيات، والمراكز الصحية والمشافي، وخدمات النظافة والإصحاح العامة؛

التليفون، ومراقبة الحركة الجوية، وخدمات التلغراف والبريد؛

إدارة القضاء والمؤسسات التابعة لها؛

جميع أنواع المواصلات العامة الحكومية والبلدية في المدن وخارجها؛

الإمدادات العامة بالمياه وإنتاج وتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء والوقود بشكل عام؛

خدمات الأمن العام.

١١٨- وكوسيلة لتسوية الخلافات وتفادي لجوء العمال إلى الإضرابات التي لا داعٍ لها، تبذل الحكومة الغواتيمالية، من خلال وزارة العمل والضمان الاجتماعي، جهوداً دائمة لحل الخلافات بين العمال وأرباب العمل من خلال الحوار والتفاوض، وذلك بنتائج مرضية في أغلب الحالات. وتجدر الإشارة إلى الأمر الوزاري رقم ١٠٠-٩٧، المؤرخ في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، والذي يقضي بأن المنازعات الناشئة عن العلاقات بين أرباب العمل والعمال تهدد سلام الصناعات. وبغية تفادي المنازعات، وعند الاقتضاء، التوسط لفضها وتسويتها بسرعة وفعالية، يتعين على القطاعات المعنية أن تشارك بتقديم مقترحات متوازنة بشأن المصالحة إلى الأطراف، وبذلك تمنع أي تدهور أو تأخير في التوصل إلى حل عادل ودائم. وأقر هذا الأمر إنشاء مجالس للمصالحة ثنائية وثلاثية الأطراف للتفكير والتوسط في التسوية الودية للمنازعات الناشئة بين العمال وأرباب العمل في التصنيع/صناعة التجميع المترابطة.

١١٩- وبموجب الأمر الوزاري رقم ٢٠٠-٩٧، تم إنشاء مكتب لمنع منازعات العمل وتسويتها في ١٩٩٧ كجزء من وزارة العمل، استجابة لالتزام الحكومة الوارد في الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة؛ وقد أنيطت وزارة العمل والضمان الاجتماعي بمهمة تعزيز ثقافة التفاوض، وبصورة خاصة، تدريب محاورين على تسوية المنازعات وتنسيق الجهود نيابة عن الأطراف المعنية بحيث يتم تيسير التسوية المباشرة بين الأطراف من خلال استخدام الأساليب والإجراءات المتخصصة.

١٢٠- وبموجب القانون الخاص بانضمام موظفي الدولة إلى نقابات وتنظيم الإضرابات، يوجد استثناء لممارسة الحقوق بحرية في تشكيل النقابات والانضمام إليها وفي المشاركة في إضرابات بالنسبة لـ ٤٢٣١ رجلًا وامرأة يعملون في الجيش الوطني، وبالنسبة لـ ٢٤٨١ فرداً يعملون في الشرطة المدنية الوطنية. وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، وصل عدد العاملين من الذكور والإناث الخاضعين لأحكام قانونية خاصة فيما يتعلق بهذه الحقوق، إلى ٤٦ ٦٧١

سابعاً- المادة ٩- الحق في الضمان الاجتماعي

١٢١- نظام الضمان الاجتماعي الغواتيمالي هو نظام إلزامي وموحد ووطني يستند إلى المبادئ الأكثر شمولاً والأحدث. والهدف النهائي منه هو حماية سكان البلد بأكملهم على أساس اشتراكات متناسبة مع الدخل وتوزيع المزايا على جميع المشتركين وأفراد أسرهم المعالين مالياً. ويجب أن يكون توفر الإعانات ونوعيتها متفقاً مع مصالح المجتمع واستقراره. ويتولى مسؤولية إدارة النظام المعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي، وهو هيئة شبه حكومية ذات شخصية قانونية.

١٢٢- ويعمل نظام الضمان الاجتماعي من خلال برامج تقدم إعانات عينية أو في شكل خدمات أو نقد. وهو يحمي صحة أعضائه والمستفيدين، لاعتباره أنه من الحيوي أن يستعيد الشخص قدرته على العمل، بينما يبقى في الوقت ذاته على ميزانية الأسرة بدفع كل رواتب العاملين أو جزء منها أثناء الفترة التي يكونون فيها عاجزين عن العمل بغير إرادتهم.

١٢٣- وتوفر شبكة السلامة الاجتماعية نوعي الإعانة المذكورين أعلاه، وهما يغطيان مخاطر الحوادث بشكل عام، والمرضى، والأمومة، والعجز، والشيخوخة، والباقيين على قيد الحياة، ويحاولان تلبية الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين من حيث الكيف والكم على السواء. وهذا النظام ملزم بتأمين حصول الأعضاء والمستفيدين على استحقاقاتهم.

١٢٤- ويعمل نظام الضمان الاجتماعي على أساس آلية مالية تعتبر عاملاً رئيسياً في الحياة الاقتصادية للبلد، نظراً لأنها تؤدي إلى توزيع أكثر إنصافاً للدخل الذي يتم كسبه. ويموّل هذا النظام أرباب العمل والعمال والدولة على النحو التالي:

الاشتراكات في المخططات العامة للحوادث والمرضى والأمومة على النحو التالي: العمال، ٣ في المائة من رواتبهم؛ وأرباب العمل، ٧ في المائة من الرواتب التي يدفعونها لعمالهم؛ والدولة ٣ في المائة من رواتب جميع العاملين؛

وفي حالة مخططات العجز والشيخوخة والباقيين على قيد الحياة، يسهم العمال بـ ١,٥ في المائة من رواتبهم، وأرباب العمل بـ ٣ في المائة من الرواتب التي يدفعونها لعمالهم والدولة بـ ٢٥ في المائة من نظام المبالغ المسددة سنوياً للمعاشات.

١٢٥- وفي غواتيمالا، يدفع ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نظام الضمان الاجتماعي (١,٤ في المائة في ١٩٩٩). وكذلك، تم تخصيص ٨٠٠,٠ في المائة من الميزانية الوطنية في ١٩٩٨، و ٧٠٠,٠ في المائة في ١٩٩٩ للمعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي. ويغطي المعهد ٢٥,٩ في المائة من السكان بالإعانات المذكورة أعلاه.

ثامناً - المادة ١٠ - الأسرة

١٢٦- فيما يتعلق بحماية الأسرة، ينص دستور جمهورية غواتيمالا في المادة ٤٧ منه على أن: "الدولة تكفل الحماية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للأسرة. وهي ستعمل على النهوض بتنظيم الأسرة على أساس الزواج، والحقوق المتساوية للزوجين، والمسؤولية الأبوية وحق الأفراد في تحديد عدد أبنائهم ومباعدة الولادات بحرية".

١٢٧- وشؤون الأسرة ينظمها القانون المدني، الباب الأول، الفصل الثاني. وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد لمعنى "الأسرة"، ينص القانون على أنها تتألف من جميع الأقارب، سواء عن طريق صلة الدم أو المصاهرة، والأقارب ذوي درجة القرابة المباشرة من ناحية السلف أو الخلف، بما في ذلك الأقارب غير المباشرين.

١٢٨- كذلك ينص الصك القانوني المذكور أعلاه في المادتين ٤٧ و ٥١ منه على أنه يتوجب على الدولة أن تكفل الحماية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للأسرة. كذلك يجب على الدولة أن تحمي الصحة الجسدية والعقلية والنفسية للقاصرين وكبار السن. ويجب عليها أن تكفل حقهم في الغذاء، والصحة، والضمان الاجتماعي.

١٢٩- وتتميز الأسرة الغواتيمالية بعدد من الخصائص التي تكشف عن التباين الذي يتسم به البلد بشكل نمطي في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والمسائل المتعلقة بالعمل وكذلك من حيث التوزيع الإثني وتوزيع الدخل. وبقدر ما يتعلق الأمر بتوزيع الدخل، فإن الفقر يؤثر على تكوين الأسرة وهيكلها ووظائفها. وبالتالي، فإن حياة الأسر الريفية تتركز حول القرية أو الكفر أو المزرعة، أو مشروع زراعي كبير. والمكانان الأولان هما المكانان اللذان تعيش فيهما الأسر عادة، في حين أن المكانين الآخرين هما المكانين اللذين يعمل فيهما رب الأسرة أو تعمل فيهما الأسرة بكاملها. وعادة ما تعمل الأسر الريفية في أنشطة زراعية صغيرة على نطاق الأسرة، بينما يعمل السكان الأصليون أيضاً في الحرف اليدوية والتجارة الصغيرة النطاق.

١٣٠- ويؤثر التعدد الثقافي للمجتمع الغواتيمالي على تعريف الأسرة، بحيث أنه من الصعب تضمين التعريف جميع العناصر التي تميز الجماعات المختلفة داخل المجتمع. وأحد الأمثلة على ذلك هي "أسرة المايا"، التي يرى أفرادها أنها وحدة المجتمع المحلي أو القرية التي يعيشون فيها والتي تعتبر أسرة موسعة بموجب الدور الذي يقوم به كل فرد فيها، من الأجداد إلى الأم وللاب، والخالات والخالان، والعمات والأعمام والأبناء من البنين والبنات إلى أولاد الخالة والخال والعمة والعم. وأولاد وبنات الأخوات والأخوة. ويشكل المعتقد الديني إحدى السمات الرئيسية لأسر مايا، إذ إنه يوفر الهيكل والنظام للحياة في المجتمع المحلي ويعطي معنى لعناصرها المختلفة.

١٣١- وبصرف النظر عن هذا الثراء والتنوع المتعدد الثقافات والمتعدد الإثنيات، قامت الحكومة، من خلال أمانة الأعمال الاجتماعية لقرينة الرئيس، باتخاذ خطوات تشمل إنشاء المكتب الوطني لتنسيق الأسرة، الذي يضم ٢٢ لجنة أسرية في المقاطعات، والذي يعتبر ثمرة جهود مشتركة بين السلطات على جميع المستويات (المركزي، ومستوى المقاطعات والبلديات)، وجهود المجتمع المدني من أجل تعزيز ودعم قيم الأسرة الغواتيمالية. والهدف هو النهوض بتوطيد القيم الأسرية وممارستها في كافة أنحاء البلد. ومن بين الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بث الدعاية للقيم الأسرية من خلال وسائط الإعلام المختلفة. كذلك يجري الاحتفال "بيوم الأسرة" الوطني، مع تسليط الأضواء على أنشطة تعليمية، وثقافية وترفيهية لجميع الأسر الغواتيمالية دون استثناء.

١٣٢- ومن جهة أخرى، قامت أمانة الأعمال الاجتماعية للرئيس بإنشاء مجالس لرعاية الطفل والأسرة، وهي ترمي إلى إشراك مختلف القطاعات الاجتماعية في اتباع سياسات وطنية تتعلق بالأطفال والشباب والأسر. وقد أنشئت هذه المجالس كمنظمات تطوعية وهي وسيلة فعالة في تشجيع ودعم الإدارة الذاتية في مجال الشؤون الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية التي تقدم فيها أمانة الأعمال الاجتماعية برامج للمساعدة.

١٣٣- وفي إطار حماية الدولة للأسرة، يعترف الدستور بالزواج حسب القانون العام، والزواج والحقوق المتساوية للأطفال في القانون. ويشمل القانون المدني الأحكام التالية:

(أ) المادة ٨١ (الأهلية لعقد الزواج): "يحدد بلوغ سن الرشد الأهلية الحرة لعقد الزواج. غير أن الزواج يمكن أن يعقده الرجل أيضاً إذا بلغ السادسة عشرة من عمره والمرأة إذا بلغت الرابعة عشرة، بشرط الحصول على الإذن الذي تحدده المواد التالية".

(ب) المادة ٨٢: "يمكن أن يصدر الإذن عن الأب والأم معاً، أو عن ممارس السلطة الأبوية منهما". وفيما يتصل بالابن القاصر المتبنى، يعطي الإذن الأب المتبني أو الأم المتبنية. وفي حالة غيابهما، يعطي الوصي الإذن المطلوب؛

(ج) المادة ٩٤ (القصر): "ويمثل القصر الراغبون في الزواج أمام المحكمة مصحوبين بأبائهم أو الأوصياء، أو يقدمون إذناً كتابياً منهم مصدقاً عليه، أو، حسب الاقتضاء، استمارة قانونية، ويقدمون، بالإضافة إلى ذلك، شهادة الميلاد، أو، إذا لم يكن ذلك ممكناً، وثيقة تقدير سنهم من القاضي؛

(د) المادة ١٥٣: "تجرى تعديلات في عقد الزواج عند الانفصال ويتم فسخه عند الطلاق؛

(هـ) المادة ١٥٤ (الانفصال والطلاق): "يمكن أن يصبح زوجان منفصلين أو مطلقين (١) باتفاق متبادل بين الزوجين أو (٢) بتحريض من أيهما لسبب محدد. ولا يجوز طلب الانفصال أو الطلاق القائم على اتفاق متبادل بين الزوجين إلا بعد مرور سنة على تاريخ الزواج؛

(و) المادة ١٦٢ (حماية النساء والأطفال): "منذ لحظة تقديم طلب بتأمين سلامتهم الشخصية وتأمين ممتلكاتهم، يتم اتخاذ تدابير عاجلة حسب الضرورة. ويبقى الأطفال بصفة مؤقتة في رعاية الزوج الذي يحدده القاضي إلى حين يتم التوصل إلى حل نهائي، ما لم تكن هناك أسباب قوية لكي يعهد بهم إلى وصي مؤقت؛

(ز) المادة ١٦٦ (رعاية الأطفال): "يجوز للأبوين أن يتفقا على من منهما يرعى الأطفال، غير أنه يمكن للقاضي، إذا لم تكن هناك أسباب قوية ولها ما يبررها، أن يقرر خلال ذلك آخذاً في الاعتبار رفاه الأطفال. كذلك يمكن للقاضي أن يبت بشأن حضانة ورعاية القصر على أساس دراسات أو تقارير مقدمة من أخصائيين

اجتماعيين أو وكالات متخصصة لحماية الطفل. وعلى أية حال، يعمل القاضي على ضمان استطاعة الأبوين الاتصال بهم بحرية".

١٣٤- وفيما يتعلق بالموانع القانونية أمام الزواج، ينص القانون المدني أيضاً في المادة ٨٨ منه على أن: يمنع الزواج منعاً تاماً في الحالات التالية: (١) القرابة عن طريق صلة الدم المباشرة أو المصاهرة، والأخوة والأخوات الأشقاء أو غير الأشقاء؛ و(٢) الأقارب من ناحية السلف والخلف المرتبطون بصلة نسب؛ و(٣) الأشخاص المتزوجون والأشخاص الذين يعيشون زواجاً بحكم الواقع مع شخص غير الشخص الذي يعيشون معه معيشة الأزواج، طالما أنه لم يجر حل هذا الارتباط الأخير".

١٣٥- وتشكل الإعاقة العقلية للشريك سبباً لطلب إبطال الزواج، ووفقاً للمادة ١٤٥ من القانون المدني، الذي ينص على أنه "يمكن إبطال الزواج... [في حالة] (٣) أي شخص يعاني من إعاقة عقلية عند دخوله فيه".

حماية الأمومة

١٣٦- ينظم دستور غواتيمالا حماية الأمومة، وينص في المادة ٥٢ منه على أن "الدولة تحمي الأمومة، وتحرص بشكل خاص على كفاءة الامتثال الدقيق للحقوق والالتزامات الناشئة عنها". وتنص المادة ١٠٢ (ك) من الدستور على عدم السماح للمرأة العاملة الحامل بأن تؤدي أي عمل يمكن أن يعرض للخطر ابنها الذي لم يولد بعد. وهذا الحكم يحمي الحمل منذ بدايته.

١٣٧- والقواعد التشريعية، بخلاف الدستور، التي تتيح الحماية، تشير بوجه خاص إلى فترة الحمل والولادة والرضاعة الطبيعية والجوانب المتصلة مباشرة بحقوق الأمهات العاملات نظمها قانون العمل، الفصل الثاني، الباب الرابع، الذي يحدد الوظائف والأنشطة الخاضعة لنظم معينة، ويحظر فصل المرأة الحامل أو المرضعة من عملها، والتي لا يمكن فصلها من عملها إلا لسبب قوي قائم على انتهاك خطير لالتزاماتها التعاقدية، وفقاً للمادة ١٧٧ من هذا القانون. وفي هذه الحالة، يتعين على صاحب العمل أن يقوم بإجراءات الفصل أمام محاكم العمل وأن يثبت الانتهاك التعاقدية، ولا يجوز تنفيذ الفصل إلا بعد الحصول على إذن صريح وخطي من المحكمة. وإذا لم يتبع أرباب العمل هذا الإجراء، يمكن للعامل اللجوء إلى المحاكم لممارسة حقها في استعادة وظيفتها، ويحق لها الحصول على الأجر الذي كانت ستتقاضاه خلال فترة انقطاعها عن العمل".

١٣٨- أما بشأن القواعد المتعلقة بالرضاعة، فتنبص المادة ١٥٣ من قانون العمل على التالي: "يحق للمرأة في فترة الرضاعة أن تحصل من عملها على نصف ساعة مرتين في اليوم في فترة العمل لإرضاع ابنها. ويمكن لها، تجميع نصفي الساعة المستحقين لها والوصول إلى العمل بعد ساعة من بدئه، أو الانصراف قبل انتهاء يوم العمل بساعة، لإرضاع ابنها. ويجب على أرباب عملها أن يدفعوا لها قيمة الأجر عن الساعة المذكورة، وتوقع عليه عقوبة إذا لم

يقم بذلك". كما تنص المادة ١٥٥ من هذا القانون على "أن يقوم جميع أرباب العمل الذين لديهم ما يزيد على ٣٠ عاملة في خدمتهم بتوفير غرفة خاصة تتيح للأمهات أن يرضعن فيها أطفالهن الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات بأمان، وحيث يمكنهن ترك أطفالهن أثناء ساعات العمل في رعاية شخص مناسب يقوم أرباب العمل باستئجار خدماته ودفع راتبه. ويجب أن تكون الترتيبات لهذا الأمر بسيطة وفي متناول أرباب العمل من الناحية المالية، من وجهة نظر هيئة التفتيش العامة للعمل وبموافقتها".

١٣٩- وصدقت غواتيمالا على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة (رقم ١٠٣) واعتمدت بمرسوم من الكونغرس رقم ١٤-٨٩. ويمنح هذا المرسوم المرأة العاملة الحق في ١٢ أسبوعاً على الأقل إجازة في الفترة السابقة للولادة وما بعد الولادة بأجر كامل، والحق في خدمات طبية ومستشفى الولادة. وبناء على ذلك، تتوفر في غواتيمالا إجازة أمومة مجموعها ٨٤ يوماً بأجر كامل، يقوم بدفعه إما المعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي إذا كانت العاملة مشتركة في نظام الضمان الاجتماعي أو أرباب عملها إذا كانت غير مشتركة في هذا النظام.

١٤٠- والمعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن توفير الاستحقاقات الطبية والنقدية. ولا توجد فئة من الموظفين مُستثناة، ويغطي المعهد ١٠٠ في المائة من راتب العاملة عن ٨٤ يوماً هي فترة الإجازة السابقة للولادة واللاحقة لها. وتجدر الإشارة إلى أن استحقاقات الأمومة للعاملات تقتصر على العاملات في القطاع الرسمي.

١٤١- وتتوفر للأمهات العاملات اللواتي لا يغطيهن المعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي واللواتي هن في حاجة إلى رعاية في المستشفى ورعاية طبية أثناء فترة الحمل والولادة، إمكانية الوصول إلى خدمات مستشفيات الدولة. واستحقاقات الأمومة التي يوفرها أرباب العمل للعاملات غير المشمولات بالضمان الاجتماعي تقتصر عادة على دفع ١٠٠ في المائة من رواتبهن.

١٤٢- وتمديد فترة الإجازة السابقة للولادة واللاحقة لها من ٧٥ يوماً إلى ٨٤ يوماً، الذي تم إدخاله في تعديلات قانون العمل من خلال المرسوم رقم ٦٤-٩٢، يشكل تقدماً هاماً في حقوق العمل للمرأة.

١٤٣- وأدخل المرسوم رقم ٩٩-٩٧، الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تعديلات على المادة ٢٥ من قانون المتقاعدين من موظفي الدولة (المرسوم رقم ٦٣-٨٨) يهدف منع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، وكفالة أعمال حقها في العمل. ونص المادة الجديدة كما يلي: "عند حساب المعاش التقاعدي، لا تتأثر استمرارية العمل بالعطلات والإجازات والإضرابات القانونية أو بأسباب مماثلة، شريطة دفع الاشتراكات في النظام أثناء تلك الفترات. وفي حالة الإجازة السابقة للولادة واللاحقة لها، حتى مع عدم تسديد الاشتراكات في النظام، تحتسب الإجازة كوقت عمل، إعمالاً لحماية الأمومة باعتبارها وظيفة اجتماعية".

استغلال الطفل

١٤٤ - عمل الطفل أو الفتى يعني أشياء مختلفة حسب القطاع المعني. وهو يعني بالنسبة للبعض الإعاقة؛ ولآخرين مصدراً للعمالة الرخيصة في إطار أنشطة أو أعمال إنتاجية معينة، ووسيلة لمساعدة الأسرة أو شكل من أشكال التلمذة. ويعود وجود الأطفال والفتيان في سوق العمل إلى أسباب مثل انتشار العمل غير النظامي، والفقر وانحيار الأسرة.

١٤٥ - وتشير الدراسة "Entre el olvido y la esperanza" ("ما بين النسيان والأمل")، التي أجرتها اللجنة المعنية باتفاقية حقوق الطفل (PRODEN)، إلى أن عدد السكان الناشطين اقتصادياً في غواتيمالا بلغ في ١٩٨٩، ٢,٩ مليون شخص، بما في ذلك ٨٨٦ ٤٧٧ من الأطفال والفتيان ما بين ١٠ و ١٧ سنة، ومن بينهم ٢٤ في المائة من الفتيات. وكان عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ سنة، يزيد على ٢١٠.٠٠٠، أو حوالي نصف إجمالي عدد الأطفال العاملين. وكان هناك ٩٧٧ ٢٥٨ من الفتيان ما بين ١٥ و ١٧ سنة عاملين. ومن بين الصبيان، ٨٠ في المائة يعملون في الزراعة، و ١٠ في المائة في الصناعة، و ١٠ في المائة في التجارة والخدمات. ومن البنات، ٣٠ في المائة يعملن في الزراعة، و ٢٥ في المائة في الخدمة المنزلية، و ٢٣ في المائة في الصناعة، و ١٨ في المائة في التجارة و ٤ في المائة في أنشطة أخرى.

١٤٦ - ووفقاً للاستقصاء الاجتماعي الديمغرافي الوطني لعام ١٩٨٩، يعمل ٨٠٠ ٩٢ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ و ١٧ سنة في الخدمة المنزلية، ومن بينهم، واحد من كل ثلاثة، عمره ما بين ١٠ و ١٤ سنة.

١٤٧ - ووفقاً لتقرير أعده المكتب المطراي لحقوق الإنسان وعنوانه "تقرير عن حالة حقوق الأطفال في غواتيمالا، ١٩٨٦"، فإن القطاع الذي يستخدم أكبر عدد من الأطفال والفتيان هو الزراعة، الذي يستخدم ٧٠٠ ٤٢٨ ١ فتى، بمن فيهم ٧٠٠ ١١٦ بنت.

١٤٨ - ويبين التقرير الإحصائي لعام ١٩٩٦ الذي أعدته وزارة العمل والضمان الاجتماعي أنه تم إصدار ٧٤٠ ٣ تصريح عمل للشبان، بمن فيهم ٣٢٧ ١ فتاة، في القطاع الرسمي.

١٤٩ - وفي الوقت الحالي، تقوم وحدة حماية الأطفال العمال، التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، بإدارة برامج تهدف إلى حماية الأطفال العمال استناداً إلى التشريع الحالي، وذلك بتشجيع الإجراءات التي تسهم في التدريب أثناء العمل وفي نمائهم من جميع النواحي. وهي تنشر تشريعات وطنية ودولية خاصة بحقوق الأطفال في العمل في قطاع الإنتاج.

١٥٠- وفي ١٩٩٦، وقعت وزارة العمل والضمان الاجتماعي مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية، تلزمها باعتماد استراتيجيات البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال.

١٥١- وينبغي التشديد على أن المنظمات غير الحكومية في غواتيمالا نشطت في السنوات القليلة الماضية من أجل تأييد القضاء على عمل الأطفال، وحماية حقوق الطفل وتعزيزها، من خلال منظمات مثل اللجنة المعنية باتفاقية حقوق الطفل، و the Asociación Unidad de Desarrollo Integral "La Novena" (UDINOV), the Asociación de Desarrollo Nuevo Amanecer San Raymundo (ASODESNA), the Movimiento de Educación y Desarrollo Fe y Alegría, the Centro de Desarrollo Integral Comunitario (CDIC), the Mother and Child Care Programme (PAMI) (برنامج رعاية الأم والطفل)، و Desarrollo Integral de la Niñez y la Adolescencia (DINA) ومشروع كوشوماتانس الدولي وجامعة السلام.

١٥٢- كذلك يشير التقرير المذكور أعلاه والذي أعده المكتب المطراني لحقوق الإنسان في غواتيمالا إلى أن مشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال تنشأ نتيجة لعوامل الخطر داخل الأسرة وخارجها على السواء، والتي تجعل البنات والصبيان ضعفاء بشكل خاص أمام هذا الشر. وتشتمل هذه العوامل على العنف، وإساءة المعاملة داخل الأسرة المباشرة، وفقر الطفل والأسرة، ووجود شبكات الدعارة الجيدة التنظيم، والنموذج النمطي للمرأة في وسائل الإعلام التي تصورها على أنها مفعول بها (وصورة البراءة مستغلة أيضاً في هذه الوسائط)، وطلب السوق على الجنس والحماية الضئيلة التي تتيحها الدولة للأطفال الضحايا.

١٥٣- وقدم قسم الأشخاص المفقودين التابع لإدارة التحريات الجنائية في الشرطة المدنية الوطنية، تقاريراً تفيد بأنه يجري استغلال جنسي لقُصّر من الجنسين على السواء في بعض النوادي الليلية، مثل الحانات والفنادق التي تستأجر فيها الغرف بالساعة. وعندما يتم العثور على هؤلاء القصر، يجري تحويلهم إلى محاكم الشباب، التي تأمر بإيداعهم في المراكز المتخصصة التابعة لأمانة الأعمال الاجتماعية للرئيس، حسب السن ونوع الجنس. وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، أنقذت الشرطة المدنية الوطنية ٨١ قاصراً من فنادق الإقامة القصيرة، والحانات والنوادي الليلية في بلدية غواتيمالا، مقاطعة غواتيمالا.

القصر المعوقون

١٥٤- يفيد التعداد الوطني للسكان لعام ١٩٩٤ بأن عدد الأطفال والفتيان ذوي الإعاقة الجسدية أو الحسية أو العقلية، يقرب من ٢٠.٠٠٠، ويعيش ٥٠ في المائة منهم في المناطق الريفية.

١٥٥- وفي هذا الصدد، ينبغي لفت الانتباه إلى سن المرسوم رقم ١٣٥-٩٦، الذي يشمل قانون الخدمات للأشخاص المعوقين، وهو صك هام للمعوقين (بمن فيهم الأطفال والفتيان) ولأبويهم وبقية أسرهم، ذلك أنه يتيح

لهم ممارسة حقوقهم وواجباتهم المدنية دون تمييز. وقد أنشئ المجلس الوطني للمعوقين، الذي يتألف من ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني (بما في ذلك جامعات البلد)، لتنفيذ هذا القانون.

١٥٦- وقامت وزارة التعليم بتعزيز نظام التعليم الخاص بإنشاء إدارة للتعليم الخاص، بالمرسوم الحكومي رقم ٩٥-١٥٦، والتي لها ميزانية خاصة بها، بالرغم من أنها غير كافية لتلبية احتياجات الأطفال المعوقين في مدارس البلد.

١٥٧- وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٧، عقدت الحلقة الدراسية الغواتيمالية الثامنة بشأن التعليم الخاص وكان موضوعها "الأطفال المعوقون في العملية السلمية"، وشارك فيها عدد من المؤسسات المختلفة. كذلك عُقدت دورة تدريبية للميسرين المجتمعيين من ١٢ دائرة في المنطقتين الشمالية - الشرقية، والغربية من البلد، وخلصت إلى أنه ينبغي معالجة مشاكل الأطفال المعوقين بإنشاء مؤهل فني متوسط المستوى لمدرسين يتخصصون في تعليم الأطفال المعوقين والفتيان، وبإجراء حملات بجميع اللغات لرفع مستوى الوعي العام بحالة وحقوق الأطفال والفتيان المعوقين.

١٥٨- والمستويات الصحية للأطفال الغواتيماليين في الأرياف والمناطق الحضرية الهامشية غير كافية ومرتبطة بالمعدلات المرتفعة للفقر والفقير المدقع في البلد. والمعلومات المتاحة بشأن الوضع الغذائي للأطفال دون سن الخامسة تبين أن ٥٠ في المائة منهم يعانون من سوء تغذية مزمنة و ٢٤ في المائة يعانون من سوء تغذية حادة.

تاسعاً - المادة ١١ - حق كل شخص في مستوى معيشة ملائم له ولأسرته،

بما في ذلك ما يكفي من الغذاء والملبس والسكن

١٥٩- وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سُجلت أعلى مستويات التنمية البشرية في مقاطعة غواتيمالا والمنطقة الوسطى، بينما كانت أقل المستويات في الشمال والشمال الغربي، حيث يتألف السكان وإلى حد كبير من السكان الأصليين. ولوحظ أن جميع المناطق حسنت مستوياتها من التنمية البشرية في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٨، لا سيما من حيث متوسط العمر المتوقع. وأكبر التحسينات في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٨ حدثت في الشمال، الذي يضم مقاطعتي آلتا وباخافيراباز. ووجد أيضاً أن الفجوة بين المنطقة الحضرية التي تشهد أعلى معدلات التنمية البشرية، والمنطقة الشمالية الغربية، التي تشهد المعدلات الأكثر انخفاضاً، زادت اتساعاً في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٨.

١٦٠- وفي ١٩٩٨، كان مؤشر التنمية البشرية للبلد ككل أعلى بنسبة ٢٠ في المائة في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، ولكن الفروق كانت أكبر أيضاً في الغرب مما عليه في مقاطعة بيتن.

١٦١- وكان مؤشر تنمية المرأة في ١٩٩٨ أعلى في المناطق ذات المستويات العالية من التنمية البشرية، وأكثر انخفاضاً في المناطق ذات المستويات الأقل. وثبتت الفروق القائمة على نوع الجنس، وذلك بفروق في الدخل أكبر من الفروق في التعليم، بما يوضح أن التمييز القائم على نوع الجنس ما زال قائماً.

الحق في الغذاء الكافي

١٦٢- في العقدين الأخيرين، كان متوسط النقص الغذائي للفرد في البلد ٢٠٠ سعر حراري يومياً بالمقارنة بـ ٤٠٠ سعر حراري يومياً في أوائل الثمانينات، وهو ما يعني أنه حتى إذا تم توزيع جميع الأغذية بشكل عادل، سيظل السكان بأكملهم مع ذلك يعانون من نقص غذائي. ونظراً لأن التوزيع، غير عادل، فهناك فجوات من السكان لديها ما يكفي من الأغذية أو ما هو أكثر من اللازم بينما يعاني آخرون - وهم الغالبية - من نقص حاد في التغذية.

١٦٣- ووفقاً لدراسات أجراها معهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما، ووزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، فإن الحبوب الأساسية الوحيدة التي كان عرضها كافياً في العقد الماضي لتلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان كانت حبوب الذرة. وحدث العجز الأكبر في الأرز والفاصوليا؛ وفي ١٩٩٧، بلغ هذا العجز ٦٠ في المائة من الاحتياجات الدنيا المقدرة بأونصة واحدة من الأرز و٢ أونصة من الفاصوليا يومياً. وهذا يعني نقصاً قدره ٩٠ ٠٠٠ طن من الأرز و١٧٠ ٠٠٠ طن من الفاصوليا في ١٩٩٩، إذا ما استمرت المستويات الحالية. والإمدادات من الدجاج واللحم البقري تبدو كافية للوفاء بالاحتياجات الدنيا المقدرة بأربعة أونصات من الدجاج و٢ أونصة من اللحم البقري أسبوعياً؛ ونظراً لأن توزيع هذه المنتجات غير عادل، فهناك نسبة كبيرة من السكان تفتقر إليها. والإمداد بمنتجات الألبان مثل الحليب تفي بنسبة ٨٠ في المائة من الاحتياجات الدنيا المقدرة، مع عجز يقدر بـ ١١٨ ٠٠٠ طن في ١٩٩٩. وتقدر الاحتياجات الدنيا من منتجات الألبان بـ ٣ أونصة للفرد يومياً من الحليب في شكله السائب و١,٥ أونصة من الجبنه أسبوعياً للأطفال البالغين ما بين ١ و١٢ سنة من العمر، ونصف لتر للرضع دون السنة من العمر. وإمداد الفرد من البيض مستقر، إذ إن الإنتاج يزيد مع زيادة السكان. وكان العجز في ١٩٩٩ يبلغ ١٢ في المائة، على أساس استهلاك ثلاث بيضات أسبوعياً؛ ومن شأن وضع من هذا القبيل أن يؤدي إلى عجز قدره ١٤ ٠٠٠ طن في ١٩٩٩.

إمكانية الوصول إلى الأغذية

١٦٤- يمكن تحقيق الأمن الغذائي الوطني إذا كانت الأغذية ليس فحسب متوفرة وإنما أيضاً متاحة للسكان بأكملهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، أي إذا كان من الممكن شراؤها أو إنتاجها، وأن السكان متعلمون ومطلعون بدرجة تكفي لتمكينهم من اتخاذ أكثر القرارات ملائمة لهم فيما يتعلق باختيار الأغذية وتقاسمها داخل

الأسر. وفي الفترة ١٩٨٨ إلى ١٩٩٨، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية بما يزيد على مؤشر أسعار الاستهلاك لجميع السلع والخدمات. وأثناء هذا العقد نفسه، تضاءلت العلاقة المتبادلة بين سلة الأغذية الدنيا والحد الأدنى للأجور تضاهلاً طفيفاً: كانت تكلفة سلة الأغذية الدنيا قدرها ٢,٣ مرة الحد الأدنى للأجور في ١٩٩١ و ١,٩ مرة في ١٩٩٩. ومع ذلك، فليس كل الأشخاص النشطون اقتصادياً يعملون (وهذا حقيقي بشكل خاص بالنسبة للنساء)؛ ولا كل أرباب العمل يدفعون الحد الأدنى للأجور. وتمثل تكلفة سلة الأغذية الأساسية ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من تكلفة جميع الاحتياجات الأساسية. وبالتالي، يقدر، على أساس الحد الأدنى للأجور وأسعار الأغذية في ١٩٩٩، أن الشخص يحتاج إلى أن يعمل لمدة ساعتين ليتمكن من شراء لتر من الحليب؛ وأكثر من خمس ساعات لشراء رطل من اللحم البقري أو جينة طازجة؛ وما يقرب من ثلاث ساعات لشراء اثني عشرة بيضة أو زجاجة زيت؛ وأكثر من ساعة لشراء رطل من الفاصوليا أو الأرز. ويبين التحليل الوارد أعلاه مدى الصعوبة التي تقابلها غالبية السكان لشراء أدنى كمية من الأغذية.

سوء التغذية عند الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات

١٦٥- خلال السنوات العشر الأخيرة، انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن بنسبة ٤٠ في المائة، كما انخفض إجمالي العدد بنسبة ٣٣ في المائة وبالارقام المطلقة، فما زال عدد الأطفال مرتفعاً: ففي ١٩٩٩، قُدر أن ما يزيد على ٨٥٠.٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية المزمن (حجم صغير بالنسبة لأعمارهم) و ٣٧.٠٠٠ من سوء التغذية الشديد (وزن منخفض بالنسبة لحجمهم)، في حين أن ما يزيد على ٤٠٠.٠٠٠ كان وزنهم منخفضاً بالنسبة لسنهم.

١٦٦- وفي ١٩٩٥، كان ١٦ في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر يعانون من نقص فيتامين ألف، والنسبة متشابهة اليوم؛ فمن المقرر أن هناك ٢٩٠.٠٠٠ طفل يعانون من النقص في هذا الفيتامين. كما أن نحو ٨٦ في المائة من عينات السكر التي جمعت في الأسر، كانت مقواة بالفيتامين ألف. وظلت التغطية قائمة عند نسبة ٨٠ في المائة بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩، حيث أن السكر هو المصدر الرئيسي لفيتامين ألف في غذاء السكان الغواتيماليين.

١٦٧- في ١٩٩٩، أجرت وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي، وبالتعاون مع جمعية علم الغدد ودائرة الطب النووي والتعاون التقني والمالي لمعهد التغذية لأمريكا الوسطى وبمنا التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومع اليونيسيف، والمجلس الدولي لمكافحة اضطرابات نقص اليود، ومختبرات ميرك، دراسة تحت مسمى "دوافع الغدة الدرقية" في ست مدن داخل ست مقاطعات مختلفة. وبجثت الدراسة ٥٤٠ طفلاً من أطفال المدارس من الجنسين، تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة. وأظهرت النتائج أن نسبة ٣٣,٣ في المائة من عينات الملح التي تم فحصها، كانت تحتوي على مستويات متوسطة، ونسبة ٦,١ خلقت من اليود أو احتوت عليه بصورة أقل من المستوى

الحاسم المقبول، مع نسبة ٣٦,٣ في المائة من العينات التي أظهرت إفرزات للبراز اليودي بتركيزات تشير إلى نقص اليود بصورة متوسطة إلى شديدة.

١٦٨- فإذا ما أخذت الدراسات التي أجريت كنقطة انطلاق، فإن المؤسسات ذات الصلة في حكومة غواتيمالا، تركز جهودها على تعزيز برنامج مكافحة اضطرابات نقص اليود، بالإبقاء على إشراف دائم ونظم للرصد، وشن حملة إعلام وتثقيف واتصالات، وطرح النتائج على الجمهور ومناقشتها مع منتجي الملح المعالج باليود.

١٦٩- وفي ١٩٩٩، أجرت اللجنة الوطنية للاجئين والعائدين والأشخاص النازحين، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الطب النووي والتعاون التقني والمالي لمعهد التغذية وأمريكا الوسطى وبنا التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية، دراسات بشأن جدوى مشروعات الإنتاج الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي والتغذوي في الأقاليم الصغيرة الخمسة التي تأوي السكان المبعدين في غواتيمالا، والقاطنين في مقاطعات شيما لتينانغو، واسكوتتلا، والتا فيراباز، وهيوهويتينانغو، وكيشه. وبالمثل، قامت دائرة الطب النووي وبرنامج الأغذية العالمي بإجراء تقدير مشترك للأمن الغذائي والتغذوي لدى السكان المبعدين في غواتيمالا، والتي غطت ١٢ مجتمعا محلياً في مقاطعات بيتين، والتا فيراباز، وكيشه، وكويتزالتنغو، وريتاهوليو وسوشيتيبكيز. وبناء عليه يوفر برنامج الأغذية العالمي المعونة الغذائية للمجتمعات المحلية التي هي في حاجة ماسة لها، كما أن حكومة غواتيمالا وعدد من المنظمات غير الحكومية والوكالات يوجه عمله نحو تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المجتمعات المحلية، مع تركيز خاص على المجالات التي حددت كأولويات.

الرعاية الشاملة للمرأة والطفل والشبان

١٧٠- في ١٩٩٩، وضع برنامج مراكز الرعاية اليومية المجتمعية التابع لمكتب الرئاسة للرفاه الاجتماعي، وبدعم تقني ومالي من دائرة الطب النووي، مشروعاً لتحسين التغذية والطعام والغذاء مع مراكز في جميع أنحاء البلاد، و٢٥٦ مدرسة للأطفال بشأن أساسيات التغذية والطعام والأغذية المضاف إليها قيمة تغذوية، والسبيل الصحيح لتناول الغذاء وكيفية وزن وقياس الأطفال.

١٧١- وقد وفرت دائرة الطب النووي، المدخلات التقنية لمساعدة وزارة التعليم على وضع قائمة الإفطار للمدارس والخصائص التقنية للأغذية المجهزة التي ستقدم، وفي مجال استعراض الاشتراطات التقنية التي ينبغي الوفاء بها من طرف موردي الأغذية لوجبات الإفطار والوجبات الخفيفة في المدارس كما أنها شاركت في مشروع الإبقاء على حياة الطفل في مقاطعات كوتزا لينتاغو، توتو نيسابان وسولولا. وفي تلك الأثناء وفرت المساعدة لوزارة الصحة في تصميم وإدارة مشروع لتحسين صحة المرأة والطفل في المناطق الريفية من غواتيمالا ولمكتب العمل الاجتماعي للسيدة الأولى في تصميم وتنفيذ مشروع بشأن تقدم المرأة الغواتيمالية وتنميتها الكاملة.

١٧٢- وفي ١٩٩٩، قامت اللجنة الوطنية للمدارس الصحية، وبدعم من دائرة الطب النووي و ١٢ منظمة حكومية وغير حكومية، بتدريب ٦ ٠٠٠ مدرس من ١ ٠٥٩ مدرسة، ووزعت ٤٠ ٠٠٠ مجموعة لوازم إرشادية لدورات "المدارس الصحية".

١٧٣- واضطلع برنامج الأغذية العالمي، وفي تقريره في آذار/مارس ٢٠٠٠، وبشأن القيود التغذوية لسكان غواتيمالا، بتوفير ٨٠ في المائة من مساعدته مباشرة إلى المرأة ابتداءً من ذلك التاريخ واستمر في تدريب الرجال والنساء في البلد على كيفية المساهمة في المساواة بين الجنسين.

١٧٤- وطبقا لبيانات البنك الدولي، فإن الإنتاج الغذائي في غواتيمالا قد زاد بنسبة ١٧ في المائة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧.

عاشراً - المادة ١٢ - المعايير العامة للصحة الجسمانية والعقلية للسكان

١٧٥- وحتى الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت دولة غواتيمالا النهوض بنظام الرعاية الصحية الشاملة، بمشاركة منظمات غير حكومية، بوصفه السبيل الرئيسي للتوسع في تغطية الخدمات بغية توفير الخدمات الأساسية للمجموعات السكانية الأقل دخلاً في معظم مقاطعات غواتيمالا. وفضلاً عن ذلك، اضطلعت الوكالات الحكومية العاملة في القطاع بأنشطة، مثل المعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي، والبلديات، والصناديق الاجتماعية والمعهد الوطني للتنمية البلدية، والسلطة الصحية العسكرية، في حين أنه قد حدث تطور ضخم في خدمات الصحة العامة، وتركزت معظمها في مقاطعة غواتيمالا.

١٧٦- وفي غضون ١٩٩٧، حددت وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، وفي مجال تشخيص حالة الصحة العقلية في البلاد، ما يلي كمشكلات رئيسية عقلية:

الاضطرابات النفسية نتيجة العنف والمنازعات المسلحة، وأساساً فيما بين الأطفال والشبان؛

إدمان الكحول؛

الاكتئاب والاضطرابات الناجمة عن القلق.

١٧٧- وبناء على ذلك تم تنفيذ برنامج لمعالجة مشكلات الصحة العقلية وحلها، استناداً إلى الاستراتيجية الأساسية للرعاية الصحية الأولية، والتي تشمل على ما يأتي:

تعيين موظفين متخصصين في الصحة العقلية في الدوائر والمراكز الصحية؛

تدريب أفرقة الرعاية الصحية الأولية على العنصر النفسي والاجتماعي للصحة؛

إعطاء الأولوية للوقاية في مجال الصحة العقلية؛

منح الأولوية لتحديد ومعالجة المشكلات النفسية الاجتماعية لدى المجموعات السكانية الأكثر تضرراً
بالمنازعات المسلحة؛

منح الأولوية لرعاية الطفل، ووضع منهجية للعمل مع تلاميذ المدارس.

السياسة الصحية الوطنية

١٧٨- وفي سياق الامتثال لاتفاقات السلام وعلى أساس السياسات الصحية الوطنية، وضعت الحكومة، وعن طريق وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي، مجموعة من الالتزامات الإدارية كأهداف محددة لعام ٢٠٠٠، وهي تشمل ما يلي:

تنفيذ نظام الرعاية الصحية الشاملة في جميع أنحاء البلاد، مع مشاركة الأجهزة الأخرى المقدمة للخدمات؛
تطعيم ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الأطفال دون سنة من العمر ضد الدفتيريا، والحصبة، والتيتانوس،
وشلل الأطفال، والدرن؛ مع استكمال متابعة التطعيم لدى الأطفال دون الخمس سنوات. والذين قد
بدأوا في ذلك؛

إبقاء السيطرة بنسبة ١٠٠ في المائة على التفشي الوبائي للأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم؛

التوسع في تغطية الرعاية قبل الولادة، واكتشاف عمليات الحمل عالية الخطورة وتوفير الرعاية لها بنسبة
١٠٠ في المائة، والحد من وفيات الأم وخفضها إلى نسبة ٥٠ في المائة من المعدل الذي لوحظ في ١٩٩٥؛

الحد من وفيات الأطفال وإصابتهم بالمرض بسبب العدوى التنفسية والأغذية والأمراض التي تنقلها المياه؛
وتحسين كفاءة الرعاية في تلك الحالات بالتوسع في تطبيق نهج موحد حيالها على أساس البروتوكولات
المعيارية؛

إجراء مكافحة وبائية عن كثب والاستجابة لتفشي الكوليرا وخفض معدل الوفيات من المرض إلى الصفر؛

إبقاء السيطرة على المكافحة الوبائية بنسبة ١٠٠ في المائة من حالات تفشي الأمراض المنقولة بواسطة ناقلات الأمراض، ولا أقل من ٩٥ في المائة من البيوت التي أصيبت بالعدوى المنقولة للدنج والملاريا والأنكوسركية؛ وتحسين نوعية العلاج ومستويات الرعاية في المناطق المصابة؛

تطعيم مالا يقل عن ٩٠ في المائة من الكلاب ضد السعار (داء الكلب) وخفض حدوث هذا الداء لدى البشر إلى الصفر؛

التعامل مع احتياجات السكان للرعاية العلاجية، مع التركيز على التوسع في الرعاية كيما تشمل المجتمعات المحلية التي لا تتمتع بإمكانات الحصول على الخدمات؛ تعزيز التحديث المؤسسي عن طريق تنفيذ النظم البرنامجية المحلية، ومعلومات إدارة الصحة، والمراقبة الوبائية، والإشراف والرصد والتقييم في جميع المجالات، والمراكز والمستشفيات في البلد؛ وتحسين كفاءة ومرونة أداء الميزانية، مع تنفيذ ما يصل إلى ١٠٠ في المائة من الأموال المتراكمة شهرياً، وتحسين نوعية المشتريات وأوامر الدفع وتنسيق النظام المركزي لمتابعة ورصد الأداء بواسطة شبكة اتصالات لاسلكية محوسبة؛

الإبقاء على إمدادات الأدوية عند نسبة ١٠٠ في المائة من المستويات الدنيا لتوافرها في مؤسسات الخدمات و ١٠٠ في المائة من القائمة الأساسية للأدوية.

١٧٩- وبغية تحقيق الأهداف المقترحة، خططت وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي ونفذت الأنشطة التالية عند صياغة السياسات التشغيلية ذات الصلة:

زيادة التغطية وتحسين نوعية الرعاية في الخدمات الصحية الأساسية؛

تحسين الكفاءة في إدارة الموارد ونوعية رعاية المستشفيات؛

تطوير وتحديث إدارة الموارد البشرية في مؤسسات القطاع الصحي؛

النهوض بالصحة والبيئات الصحية من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان؛

زيادة التغطية وتحسين نوعية المياه للاستهلاك البشري والتوسع في تغطية الإصحاح الريفي الأساسي؛

مشاركة المجتمع وإشرافه على الإدارة العامة للخدمات الصحية؛

تعزيز القدرات من أجل التعاون التقني في المسائل الصحية.

١٨٠- ولقد صادقت غواتيمالا على القرارات التي اعتمدت في ١٩٧٧ أثناء جمعية الصحة العالمية الثلاثين، والتي قررت أن يكون الهدف الرئيسي لحكومات منظمة الصحة العالمية في العقود القادمة هو بلوغ مستوى من الصحة لجميع مواطني العالم بحلول عام ٢٠٠٠، من أجل النهوض بحياة منتجة اجتماعياً واقتصادياً. وبناء على ذلك، نفذت حكومة غواتيمالا نهجاً لتوفير الرعاية الصحية الأولية، هما:

تعزيز برامج التحصين، ومعالجة تعويض السوائل عن طريق الفم والإصابات التنفسية الحادة؛

المشاركة النشطة من جانب المجتمع المحلي.

١٨١- وفي عام ٢٠٠٠، استمرت غواتيمالا في تنفيذ نظام الرعاية الصحية الشاملة بمشاركة مقدمي الخدمات الصحية ومديري المرافق الصحية.

١٨٢- وتحدد الحكومة كإتفاق صحي عام كل المصروفات في مجال النهوض بصحة السكان، وحمايتهم والشفاء والتأهيل، وهي تتألف في معظمها من نفقات وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي، والمكاتب الرئيسية للمشروعات الصحية؛ والأموال الاجتماعية وبرامج صحة الأم والطفل التي تمول أنشطة المنظمات غير الحكومية، والمراكز الطبية العسكرية، والمستشفى الوطني للشرطة المدنية ونفقات الاستشارات الطبية والأدوية التي توفرها بعض الهيئات مثل وزارة الأموال العامة ومكتب المراقب، لموظفيها.

١٨٣- وثمة نسبة مئوية من الإنفاق على الصحة العامة، قد خصصت للبرامج والأنشطة الوقائية، مثل الرقابة الوبائية والبيئية، والصحة البيئية، والتثقيف الصحي، وبرامج الصحة العامة لتجنب انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم، والأمراض الميتوكسينية والدرن، وأنشطة النهوض بصحة الأم والطفل والمساعدة الاجتماعية.

الإنفاق العام على الرعاية الوقائية

السنة	النسبة المئوية
١٩٩٧	٤٩,٤
١٩٩٨	٦٢,٠

الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	ميزانية الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الميزانية
١٩٩٥	٠,٨٨	٩,٥٤
١٩٩٦	٠,٨٤	٩,٦٦
١٩٩٧	١,٠٢	٧,٨٠
١٩٩٨	١,٥٤	٧,٤٢
١٩٩٩	١,١٠	٨,٢
٢٠٠٠	١,٤٣	٧,١

١٨٤- وطبقا للمسح الوطني في ١٩٩٨-١٩٩٩، بشأن صحة الأم والطفل، فقد هبطت وفيات الرضع في غواتيمالا بشكل ملحوظ فيما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩، من ٥١ إلى ٤٤ لكل ألف مولود حي، مما يمثل انخفاضاً نسبته ١٢,٨ في المائة. وفي ١٩٩٥، كانت وفيات الرضع ٣٩,٩، وفي ١٩٩٨ كانت ٣٤,٨ لكل ألف مولود حي. وكان الانخفاض أكبر في الأقاليم الوسطى والجنوبية الشرقية والشمالية الغربية التي كانت تعاني من أعلى المعدلات، لا سيما في المناطق الريفية، وانطبق الانخفاض أيضا على السكان الأصليين وغير الأصليين. وهبطت وفيات الرضع فيما بين الأطفال الذكور، بحيث وصل إلى مستوى يماثل مستوى صغار الإناث.

١٨٥- وطبقا لتعداد السكان لعام ١٩٩٤، تمتع نسبة ٦٨,٤٤ في المائة من البيوت الغواتيمالية بإمكانات الحصول على المياه المضخوخة، في حين أن ٣٠ في المائة كانت مضطرة لنقل المياه، ومن بينهم كانت نسبة ٩١,١ في المائة في المناطق الحضرية ونسبة ٥٤ في المائة في المناطق الريفية.

١٨٦- وقد أفادت وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي أنه في عام ١٩٩٩، كانت نسبة تغطية تحصين الطفل ضد شلل الأطفال ٩٤ في المائة، مقابل الدفتيريا، والتيتانوس والسعال الديكي بنسبة ٩٢ في المائة، ومقابل الحصبة بنسبة ٩٥ في المائة، في حين جرى تحصين نسبة ٩٢ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة ضد الدرن.

١٨٧- وفيما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩، كان متوسط العمر المتوقع في غواتيمالا، ٦٧,١٩ سنة. ويشير التوزيع بحسب الجنس أن متوسط العمر المتوقع للنساء كان ٦٩,٨١ سنة. ويعتبر العمر المتوقع في جميع المقاطعات أعلى بالنسبة للنساء. وسجل أعلى مستوى في مقاطعة غواتيمالا، وتليها ايزابال، وأقل المعدلات وجدت في توتونيكابان، وسولولا.

١٨٨- وطبقا لسجلات وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، يتمتع ١٦٦ ٩٩٤ ٢ شخصاً في المناطق الريفية بإمكانات الوصول إلى العاملين المدربين لمعالجة الأمراض والإصابات الشائعة، بإمدادات منتظمة مقدمة من ٢٠ طبيباً أساسياً، وعلى بعد ساعة واحدة سيراً على الأقدام أو من وقت الانتقال.

١٨٩- وفيما يتعلق بأعداد النساء الحوامل اللاتي يستطعن الوصول إلى العاملين المدربين أثناء الحمل والوضع، فإنه طبقاً لمسح أجرى فيما بين ١٩٩٥ و١٩٩٦، استأثرت التغطية في مقاطعة غواتيمالا بنسبة ١٠٠ في المائة من ٩ ١٥٠ حالة وضع؛ وجاءت مقاطعة شيما لتيناغوه في المركز الثاني بعدد ١٠١٠ حالة، وجاءت كوتيزالتانغو الأخيرة بعدد ٥٣٣ حالة.

١٩٠- وكان عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات في المناطق الريفية، والذين يصلون إلى العاملين المدربين في مجال الرعاية الصحية، هو ٦٢٣ ٤٩٢. وهذا العدد لا يشمل المعلومات بشأن المستشفيات، والمراكز الصحية والوحدات الصحية.

١٩١- ولا توجد في غواتيمالا أي مجموعات تعاني من حالات صحية أسوأ بكثير من غالبية السكان نظراً لأن الاستراتيجية الصحية للدولة تهدف إلى ضمان أن تؤدي ظروف الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، إلى الرفاه العام البدني والعقلي والاجتماعي. وقد سلط التشديد على إمكانات حصول السكان على الخدمات الصحية، والتوسع في تغطية النظام، والنهوض بمسؤولية الأسرة والمجتمع المحلي في توفير الخدمات عن طريق إصلاح القطاع الصحي، والمصمم كتغيير موضوعي في النهج القطاعي الذي يسعى إلى مكافحة أصل المرض.

١٩٢- وفي هذا السياق، نفذت الحكومة النظام الشامل للرعاية الصحية بوصفه الآلية السياسية، والتنظيمية والتقنية، والإدارية، والبرنامجية التي اعتمدها النظام الصحي العام بغية تخطيط البرامج والأنشطة الصحية وتنظيمها وتوجيهها ورصدها وتقديرها، من أجل النهوض بالصحة، والوقاية من الأمراض، والشفاء، والتأهيل الصحي بين سكان غواتيمالا، وعلى أساس السياسات والأهداف الصحية التي حددتها الدولة وصدقت عليها اتفاقات السلام. وتنفيذ النظام الشامل للرعاية الصحية، بالإضافة إلى التوسع في تغطية الخدمات الصحية، لا سيما للأمهات والأطفال. إنما يستهدف أساساً المجموعات الفقيرة في المناطق الريفية ومناطق السكان الأصليين.

١٩٣- وعن طريق وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، أدرجت الحكومة ضمن الأولويات الصحية للبلاد، أربعة برامج للحد من وفيات الأمهات والأطفال وهي، معالجة الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم، والأمراض التنفسية المزمنة، والأمراض المنقولة بالأغذية والمياه. وأعطيت الأولوية كذلك لمشكلة سوء التغذية وأمراض الفم والأسنان. وتشمل التغطية النساء والأطفال عن طريق برامج الرعاية، والتي وفرت لها الموارد التقنية والمالية الكافية.

١٩٤- وقد اعتمدت الحكومة، وعن طريق وزارتها للصحة العامة والرفاه الاجتماعي، سلسلة من التدابير للوقاية من الأمراض المتوطنة والوبائية، ومعالجتها ومكافحتها، مع إعطاء الأهمية ذات الأولوية للأمراض الناشئة أو التي عاودت الظهور على أساس الحالة الوبائية في غواتيمالا، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

إنشاء وتعزيز اللجان الصحية المحلية؛

مساهمة وإشراك المجتمع المحلي في حل المشكلات الصحية؛

تخطيط وإعادة هيكلة البرامج التعليمية المستمرة؛

تعزيز نظام المراقبة الوبائية؛

برمجة وتوزيع اللقاحات والمحاقن لتطعيم من هم أقل من ٥ سنوات وتلاميذ المدارس؛

تعزيز التلقيح الأفقي أو المتواصل في الخدمات الصحية والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر والتي تحددت على أساس تحليل مفصل، وضعت خلاله استراتيجيات محددة طبقاً لخصائص السكان؛

تخطيط وتنفيذ برامج الترويج للتمنيع، مع تسليط التركيز على التعبئة الاجتماعية لجميع القطاعات؛

عقد أيام وطنية للصحة.

١٩٥- ولقد ركزت التدابير الأساسية للوقاية من الإسهال والكوليرا على صون الأغذية، والتناول الآمن للمياه من اجل الاستهلاك الآدمي على أساس الأنشطة التالية:

(أ) التثقيف الصحي:

تدريب المجموعات على المناولة الصحية للأغذية؛

تثقيف مجموعات الأمهات في مجال المناولة الصحية للأغذية؛

(ب) الفحوص الصحية للأغذية والمياه:

التفتيش الصحي والإصحاحي للمنشآت التي تقوم بتجهيز الأغذية مع توصيات بإزالة مجالات الخطر؛

جمع وعرض العينات، وعلى أسس مبرمجة، لرصد نوعية الأغذية والمياه؛

تراخيص صحية ممنوحة للمنشآت الدائمة التي تقدم الأغذية المجهزة؛

إجراءات إدارية لمعاقبة المخالفات الصحية؛

التفتيش الدوري على بقايا الكلور في مصادر إمدادات المياه المضخوخة؛

(ج) المراقبة الوبائية:

الإبلاغ الأسبوعي عن الحالات؛

تحقيق الحالات؛

تكثيف إجراءات الرقابة؛

المراقبة البيئية؛

(د) علاج الحالات:

التشخيص المبكر؛

العلاج الموقوت؛

متابعة المجتمع المحلي.

١٩٦- وللوقاية من الأمراض التي تحملها ناقلات المرض، اعتمدت الحكومة الإجراءات التالية:

إعداد وتحديث المعايير والإجراءات التقنية والمنهجية للمراقبة الوبائية، والتشخيص والعلاج؛ وتدابير مكافحة شاملة؛ وأساليب الإشراف، والرصد، والتقييم، والبحوث والتدريب أثناء الخدمة؛

توجيه الأنشطة الرئيسية لبرامج ناقلات المرض داخل السياسات الصحية القائمة على اللامركزية، والتنسيق داخل القطاعات وفيما بينها، والمساهمة المحددة والمنظمة للمجتمع المحلي بغية تدعيم الرعاية الصحية الأولية وزيادة التغطية بطريقة فعالة، مع إعطاء الأولوية للمجموعات الأكثر تعرضاً للخطر.

١٩٧- وفيما يتعلق بأمراض محددة:

(أ) الدنج:

تم الاضطلاع بأنشطة مكافحة المنتظمة والمكثفة والمستهدفة والشاملة والمتعددة الأغراض، بصورة متزامنة؛

تطورت المساهمة بين القطاعات وداخلها والمشاركة المجتمعية؛

تكتفت العمليات إلى جانب المراقبة المحلية الشاملة؛

نفذت مكافحة ناقلات المرض وإجراءات رفض الأسر إزالتها؛

وضعت مناطق التوالد تحت الرقابة؛

أخذت عينات مصلية وفيروسية؛

(ب) الدرن:

أجريت تشخيصات مبكرة وعولج المرض بصورة فعالة ودون تأخير؛

وضعت خطط ونفذت تدابير وقائية مختارة على أسس مستمرة؛

اكتشفت الوبائيات بصورة عاجلة؛

أعيد تقييم وضع الدرن في غواتيمالا بانتظام، مع إدراج العوامل الإيكولوجية، والاجتماعية

والاقتصادية التي تساعد على المرض؛

تكتفت الإجراءات المضادة للبكتيريا؛

أجريت مكافحة شاملة لناقلات المرض؛

نفذت مكافحة بيولوجية وكيميائية؛

أنشئت مختبرات حشرية إقليمية؛

(ج) داء شاغاس (الدراق الطفيلي):

وفرت المتابعة من أجل الحالات الإيجابية مصلياً، وتؤكد التشخيص وتم توفير العلاج؛

قدمت الرعاية للمرضى المتنقلين؛

تم تقديم التثقيف الصحي والترويج مع تحسين ظروف الإسكان في المناطق المصابة؛
أجري رش لمخلفات المبيدات الحشرية لمكافحة ناقلات المرض، وذلك لدى مجموعات سكانية
محددة؛

تم توفير التدريب على علم الحشرات للعاملين الميدانيين في المناطق الموبوءة الأكثر تضرراً؛
أجريت عمليات مسح دورية للحشرات في المناطق الموبوءة بعد إتمام عملية الرش أو اتخاذ
الإجراءات لتحسين الإسكان، بغية مقارنة مؤشرات العدوى؛

(د) الليشمانية:

انخفض حدوث المرض عن طريق المراقبة والمكافحة، لمنع حدوث انتشاره مع معدلات ملحوظة
من الوفيات والإصابات بالمرض، وظهور أشكال مزمنة خطيرة؛

أجريت التشخيصات المبكرة وتم التعامل مع الحالات بطريقة سليمة؛

تم منع ظهور انتشار الإصابات بالأشكال الخطيرة، كما انخفضت معدلات المرض والوفاة؛

تم توفير التدريب الطبي وشبه الطبي في مجال التثقيف الصحي والترويج له، عن طريق التنسيق بين
القطاعات وداخلها؛

(هـ) الأنكوسركية:

تم توفير العلاج الكافي لنسبة ٨٨ في المائة من الأشخاص المصابين؛

تلقت السلطات المحلية وموظفو المراكز التدريب على جميع البيانات؛

تلقت السلطات المحلية كما تلقى موظفو المراكز الصحيون التدريب على المعالجة ورصد ردود
الفعل الثانوية؛

وفي مقاطعتين موبوءتين، استخدم أسلوب العلاج بوزن الجسم، كما أوصت بذلك شركة ميرك؛

(و) السعار (داء الكلب):

وزع اللقاح المضاد للسعار للاستخدام البشري والمصل المضاد للسعار ذي الأصل البشري من أجل الاستخدام البشري، لمعالجة الجروح الخطيرة، والخالية من التهاب الكبد ب، وفيروسات نقص المناعة البشرية، وذلك طبقاً للتعليمات وبطريقة موقوتة وفعالة في جميع الأماكن الصحية؛ توزيع ما يزيد على نصف مليون جرعة من لقاح الكلاب المضاد للسعار من أجل التطعيم الأفقي في المرافق الصحية وفي أثناء الحملات المحددة في البيئة الحضرية والريفية؛

التدريب التدريجي على قواعد المراقبة الوبائية في جميع مجالات الصحة، طبقاً لأولوية الخطر والأضرار؛

تصنيف عوامل الخطر عند ظهور هذا المرض؛

التنسيق في المناطق الحدودية مع المكسيك وبليز من أجل تنفيذ أنشطة مكافحة والوقاية المشتركة، مثل التلقيح بحسب المراكز، وحملات التنقيف المجتمعية وتعداد الكلاب في المناطق ذات الأولوية؛

الدعم التقني في مجال تقنيات المراقبة الوبائية للأشخاص المعرضين للإصابة بالمرض؛

(ز) الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسبة):

تدريب العاملين الصحيين على المسائل المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسياً وفيروس الإيدز/مرض الإيدز؛

عقد حلقات العمل بشأن الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس الإيدز/مرض الإيدز؛

المراقبة الوبائية للأمراض المنقولة جنسياً ومرض الإيدز/فيروس الإيدز؛

الاضطلاع بدراسات على مواقع حراسة الانتشار الصفر لفيروس الإيدز؛

القيام باختبارات لفيروس الإيدز عند الطلب؛

الوقاية والاستشارة قبل وبعد اختبارات فيروس الإيدز؛

الاضطلاع بأنشطة وقائية داخل المجتمع المحلي؛

رعاية الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس الإيدز ومتابعتهما؛

معالجة النساء الحوامل المصابات بفيروس الإيدز وأطفالهن حديثي الولادة؛

معالجة الأمراض المنقولة جنسياً طبقاً لنهج المتلازمة؛

المعالجة في المستشفيات للإصابات المتعلقة بمرضى الإيدز.

١٩٨ - فيما يختص بالتنقيف من أجل الصحة والمشاركة الاجتماعية:

استمر التدريب على المفاهيم الأساسية للمرض بالنسبة للسلطات المحلية ولموظفي المراكز الصحية؛

تم وضع مواد تثقيفية؛

فحصت صلاحية المواد التثقيفية من مختلف المجتمعات الموبوءة؛

تم توفير الاستشارات لفيروس الإيدز قبل وبعد الاختبارات؛

رعاية أنشطة الوقاية المجتمعية.

١٩٩ - وبهدف تأمين الرعاية الطبية والخدمات الطبية للسكان في حالة حدوث المرض، توفر الحكومة الخدمات الصحية في جميع أنحاء البلاد عن طريق قطاعها الصحي بواسطة شبكة مؤلفة من ٣ ٨٦١ منشأة موزعة على النحو التالي:

(أ) وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي (٢٧ في المائة):

٣٦ مستشفى؛

٣٢ مركزاً صحياً من نوع ألف؛

١٨٨ مركزاً صحياً من نوع باء؛

٧٨٥ وحدة صحية؛

٥٣ صيدلية حكومية؛

١٠٤ منفذاً من المنافذ البلدية لبيع الأدوية؛

(ب) المعهد الغواتيمالي للضمان الاجتماعي (٢ في المائة):

٢٤ مستشفى؛

٣٥ مركزاً استشارياً؛

٢١ مركزاً للإسعافات الأولية؛

(ج) القطاع الخاص (٥٢ في المائة):

٢٠١٨ منشأة تهدف للربح

(د) القوات المسلحة والشرطة (١,٥ في المائة):

٦ مستشفيات؛

٢١ مركزاً للتمريض؛

٢٤ وحدة صحية؛

(هـ) منظمات غير حكومية (١٧ في المائة):

٤ مستشفيات؛

٦٥٦ منشأة للخدمات.

٢٠٠- وضعت وزارة الصحة العامة والرفاه الاجتماعي خطة صحية شاملة للمسنين بغية خلق نمط مختلف من الرعاية للمسنين داخل الخدمات الصحية الغواتيمالية بواسطة نهج وظيفي شامل يقوم على أساس الاعتماد على الذات، والاحترام، والكرامة، والتضامن بين الأجيال، مما سيحسن التغطية ونوعية الرعاية. وقد حددت النهج الأساسية للسياسات عند تنفيذ هذه الخطة على النحو التالي:

نهج وظيفي مبدئي يتم فيه تنشيط الاستقلال النفسي والبيولوجي والاجتماعي، وتحاشي ظهور الإعاقة أو تأخيرها، مع تشجيع المسنين على أن يظلوا داخل الأسرة والمجتمع؛

النهوض بأنماط الحياة الصحية مع نهج حيال الصحة كمصدر للتطوير، وذلك بمنح المسنين فرصة ليكونوا جزءاً من أسرهم ومجتمعهم؛

الربط الإيجابي والداعم بصورة متبادلة للأنشطة بين أجيال الأجداد والآباء والأحفاد؛
تشجيع المشاركة المنظمة للمسنين؛

توفير الرعاية عن طريق أفرقة وظيفية ومدربة تدريباً ملائماً ومتعددة الفروع، للعمل كإطار للتنسيق المشترك بين القطاعات والمؤسسات، بمشاركة المجتمع المحلي.

٢٠١- وتقوم الخطة على أربعة عناصر أساسية من أجل تنفيذ أنشطتها:

(أ) البحث: تطوير الوضع المحلي للتشخيص، والبحوث السريرية، والوبائية والاجتماعية الديموغرافية، وإنشاء أو تعزيز مراكز التوثيق بشأن المسنين؛

(ب) مشاركة المسنين: تنظيم وتدريب المسنين على الاعتناء بأنفسهم، واستحداث أنشطة منسقة مع الخدمات الصحية وغيرها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومع المسنين، بغية تشجيع الاستخدام الملائم لأوقات فراغهم في المشروعات التطوعية، والصحة الإنعاشية والوظائف الثانوية؛

(ج) الموارد البشرية: التنمية المحلية لعروض التعليم المستمر التي تعزز تكوين أفرقة الصحة الوظيفية للمسنين؛

(د) الرعاية الشاملة التفاضلية: إنشاء بدائل قائمة على المجتمع المحلي للعملية المؤسسية طويلة الأجل، بما في ذلك مراكز الرعاية اليومية وبرامج الرعاية المتزلية بالمشاركة النشطة والتركيز على الخطر.

التعاون الدولي والحق في الصحة

٢٠٢- إن المشاركة الدولية في النهوض بالحق في الصحة لسكان غواتيمالا، تأخذ شكل البرامج والمشروعات ذات الأولوية الداعمة للسياسات الوطنية الصحية، والالتزامات الواردة في اتفاقات السلام والمتعلقة بالوقاية، والترويج، والشفاء، وإعادة التأهيل والتنسيق، بهدف تحقيق الرفاه الكامل البدني والعقلي والاجتماعي للسكان عامة.

٢٠٣- فضلاً عن ذلك، فإن مختلف الالتزامات الصحية الدولية المنبثقة عن الاتفاقات والاتفاقيات، قد تجسدت كخطط إقليمية ووطنية وبرامج ومشروعات لأهالي غواتيمالا.

٢٠٤- وتشتمل الطرائق التشغيلية للتعاون الدولي على التعاون المالي القابل للاسترداد على شكل قروض؛ والتعاون غير القابل للاسترداد مثل الهبات؛ والتعاون التقني من المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف في البرامج والمشروعات الوطنية والوطنية الثنائية والإقليمية.

٢٠٥- وفي السنوات الأخيرة، تم توفير المساعدة المالية والتقنية عن طريق التعاون الدولي التالي لالتزامات "الصحة للجميع". وينطوي هذا على استحداث وتعزيز التغييرات في النظم الصحية مما يساهم في الهدف المنشود من الإنصاف بتطوير القدرات الوطنية من أجل الوكالة القطاعية، وتطوير النظم والخدمات الصحية، ووضع البرامج الصحية؛ وكل ذلك قد أدرج ضمن الدعم المقدم للإصلاح الوطني للقطاع.

٢٠٦- وفي ١٩٩٧، بلغت مساهمة التعاون الدولي في قطاع الصحة، نسبة ٥ في المائة من الإجمالي الوطني. ويشير تحليل أجرته وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي، أن استثماراتها في الصحة في عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة ٧ في المائة من إجمالي التمويل.

برامج ومشروعات تستفيد من التعاون الدولي مع أقصى تأثير على السكان

٢٠٧- وهذه البرامج هي:

برنامج تحسين الخدمات الصحية (مصرف البلدان الأمريكية للتنمية)؛

إعادة التوطين والإدماج، الرعاية الصحية الشاملة للطوارئ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

تعزيز نظام الرعاية الصحية الشاملة، المستويان الأول والثاني؛

تعزيز الوكالة وإدارة القدرات (الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛

الإقليم السابع، برنامج الصحة الريفية (مؤسسة الائتمان للتعمير KFW)؛

الدعم لإصلاح القطاع الصحي في غواتيمالا (الاتحاد الأوروبي)؛

الحد من وفيات الأم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

المشروع المتكامل للسياسات والنظم الصحية (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛

برنامج الرعاية الصحية الأولية (الوكالة الألمانية للتعاون الفني)؛

الدعم من أجل إدارة وتنسيق البرنامج القطري (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛

النهوض بالصحة وحمايتها (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛

الوقاية من الأمراض ورصدها (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛

المشروع المتكامل لرعاية الأم والطفل، بلدية كويلكو، هيوهيوتينغو (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛

التعاون التقني اللامركزي في كيشه (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛

برنامج الرعاية الصحية الأولية (الوكالة الألمانية للتعاون التقني)؛

صحة أفضل للنساء والأطفال في المناطق الريفية (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية)؛

مكافحة ناقلات مرض الشاغاس (اليابان)؛

التثقيف والتدريب في مجال الصحة الإنجابية (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية)؛

برنامج صحة الأسرة (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية).

حادي عشر - المادة ١٣ - الحق في التعليم

٢٠٨- تضمن الحكومة توفير التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، طبقاً للمادة ٧٤ من الدستور، وذلك عن طريق تنفيذ التدابير ذات الأولوية مثل توسيع تغطية النظام التعليمي، مع التشديد المعزز على المستويين الابتدائي والسابق على الابتدائي، ولا سيما في المناطق الريفية، ومع التركيز أيضاً على صغار البنات ودعم التعليم المزدوج اللغة والمشارك بين الثقافات.

٢٠٩- وفيما بين ١٩٩٧ و١٩٩٨، تم إنشاء ٧٥٣ ١٠ وظيفة تدريس جديدة في التعليم الابتدائي والتعليم السابق عليه.

٢١٠- وفي ١٩٩٥، وصلت ميزانية التعليم إلى ١ ٣٠٤,٢ مليون كتنال، أو ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع المبلغ إلى ٢ ٦٩٢ ٣٠٢ ٨٤٩ كتنال في عام ٢٠٠٠، أو ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس الزيادة المنصوص عليها في اتفاقات السلام.

٢١١- وبناءً عليه، أعطيت الأولوية للجهود المبذولة لتوفير التعليم في الصفوف الابتدائية الثلاثة الأولى لجميع الأطفال وبمجموع يصل إلى ٨٤ في المائة في ١٩٩٥ و ٩٤ في المائة في ١٩٩٩.

٢١٢- ومع تطوير البرامج الوطنية للإدارة الذاتية التعليمية، شملت التغطية ١٢٣ ٢١١ طفلاً في المستويين الابتدائي والسابق على الابتدائي، خلال السنة الدراسية ١٩٩٩. وفي سنة ١٩٩٩ كذلك، شملت التغطية ٩٥ ٩٠٨ ممن بلغت أعمارهم السادسة، بواسطة المراكز المجتمعية للتعليم المعجل السابق على المدرسة، وذلك بمساعدة طلبة من كليات تدريب معلمي القصر. وفضلاً عن ذلك، قدمت ١١٧ ٥٧٨ منحة دراسية للأطفال ما بين ١٩٩٦ و ١٩٩٩.

٢١٣- وفي ١٩٩٩، توفر التعليم وعن طريق وزارة التعليم بالمجان في جميع أنحاء البلاد لعدد ٢٧٨ ٨٠١ تلميذاً في مرحلة التعليم السابق للابتدائي، و ٤٤٠ ٦٠٣ من تلاميذ الابتدائي، و ٢٧٨ ٢٨٧ من تلاميذ الدورة الأساسية و ٧٨٩ ١٢٩ من الدورة المتنوعة و ٢٨٣ ١٠ في البرنامج الثانوي عن بُعد.

٢١٤- وفي ١٩٩٨، دخلت حيز التشغيل في غواتيمالا، ٢ ١١٦ مدرسة حكومية سابقة على الابتدائي ومزدوجة اللغة، و ٢ ٣٥٩ مدرسة سابقة على الابتدائي، و ١٠ ٧٦٥ مدرسة ابتدائية، و ٢٣٢ مدرسة للدورة الأساسية، و ١٣٦ للدورة المتنوعة و ١٣٣ للمدارس الابتدائية للبالغين. ويعني وضعها الرسمي أن هذه المؤسسات تقدم التعليم المجاني على مختلف المستويات. أما بالنسبة للدورة المتنوعة، فقد رخصت وزارة التعليم بإجراء ١٦٠ دورة، معظمها يدرس في المؤسسات التعليمية الحكومية.

٢١٥- وتمتلك وزارة التعليم معاهد ومدارس في المناطق الحضرية والريفية على السواء، وهي توفر التعليم المجاني على المستويين الأساسي والمتنوع.

٢١٦- أما بالنسبة للتعليم العالي، فإن جامعة سان كارلوس دي غواتيمالا، تعتبر جامعة الدولة. وطبقاً للمادتين ٨٤ و ٨٢ من الدستور، فإنها تتمتع بالاستقلال الذاتي وبمركز قانوني منفصل، وكذلك بمخصصات مالية لا تقل عن ٥ في المائة من مستوى الدخل العادي بموجب ميزانية الدولة.

٢١٧- وتفرض الجامعة رسوماً إسمية للتسجيل، ورسوماً عن كل فصل دراسي، مما يجعلها متاحة أمام جميع السكان، ولا سيما الطبقة العاملة.

٢١٨- وبغواتيمالا أيضاً ثمانية جامعات خاصة معتمدة. وهذه الجامعات تفرض رسوم تسجيل ورسوم شهرية أعلى من رسوم الجامعة الحكومية، ومن ثم فإنها متاحة أمام الطبقة المتوسطة والطبقة العليا في المجتمع الغواتيمالي.

٢١٩- وتجدر الإشارة إلى أن جميع الجامعات، الحكومية والخاصة، لها برامج للمنح الدراسية تقدمها للطلبة الفقراء الذين يصلون إلى المستوى الأكاديمي المطلوب.

٢٢٠- وفي السنوات الأخيرة، قدمت الجامعات طائفة أوسع من برامج الدراسات العليا، لا سيما درجة الماجستير، وذلك لتعزيز المهارات التقنية والإدارية لمختلف مجموعات المهنيين.

٢٢١- والتعليم الأساسي خارج أسوار المدارس (الانتساب) للذين تحطوا سن ١٥ سنة ولم يحصلوا أو لم يستكملوا دراستهم الابتدائية، يقدم عن طريق إدارة التعليم خارج أسوار المدارس واللجنة الوطنية لحو الأمية، في شكل برامج مستهدفة ممولة أساساً من الدولة ومصممة بحيث تقدم للمواطنين الفرصة السانحة لاستكمال دراساتهم الابتدائية.

عقبات أمام ممارسة الحق في التعليم

٢٢٢- تقييد تحقيق الحق في التعليم، ورغم وجود الحكم الدستوري بأنه ينبغي أن يكون حراً وإلزامياً، بعدة عوامل مثل:

الطائفة الواسعة من لغات المايا التي تتحدث بها مجموعات عرقية مختلفة في البلاد؛

السكان المبعثرون بشكل كبير في المناطق الريفية، مما يجعل من الصعب جمع ما يكفي من الأطفال في سن الدراسة داخل المدارس لأغراض التدريس؛

الوصول الصعب إلى المراكز السكانية، حيث أن انعدام الهياكل الأساسية غالباً ما يجعل من المستحيل التنقل أثناء الموسم المطير؛

انعدام المدرسين المستعدين للذهاب إلى المراكز السكانية حيث خدماتهم مطلوبة، وذلك بسبب إمكانات الوصول السيئة والبعد؛

تقييدات الميزانية.

٢٢٣- وعلى الرغم من هذه الصعوبات، وضعت الحكومة سياسة واضحة للقيام بالالتزام الدستوري من أجل توفير التعليم، وكذلك المشروعات في هذا الميدان والمنبثقة عن اتفاقات السلام. والخطط قيد التنفيذ هي من أجل ما يلي:

التوسع في التغطية مع الحفاظ على النوعية، عن طريق إصلاح تعليمي يهدف إلى تعزيز النوعية والأهمية؛

تعزير الإدارة التشاركية اللامركزية، كما يؤمن الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد؛

تعزير التعليم خارج أسوار المدرسة وبرامج محو الأمية؛

توفير ما لا يقل عن ثلاث سنوات دراسية للسكان الذين بلغوا سن الدراسة والذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٢ سنة بحلول عام ٢٠٠٠، عن طريق سياسة التوسع في التعليم، ومن ثم خفض الأمية إلى ٣٠ في المائة، وخاصة في المناطق الريفية.

دعم الكفاءة الأكبر عند استخدام الموارد، وذلك بالترويج لمساهمة السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات المماثلة، في تنفيذ وتمويل البرامج والمشروعات التعليمية؛

رفع حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للتعليم، وزيادة مخصصات الميزانية السنوية من أجل التعليم الابتدائي والسابق على الابتدائي.

محو الأمية

٢٢٤- تعتبر اللجنة الوطنية لمحو الأمية هيئة لا مركزية تابعة لوزارة التعليم تنفذ مجموعة متنوعة من برامج محو الأمية واللاحقة على محو الأمية باللغة الإسبانية و١٨ لغة من لغات المايا، بالاشتراك مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتستهدف استراتيجية هذه اللجنة القطاعات والمجموعات ذات الأولوية في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المهمشة ذات أعلى مستويات الأمية - وهم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٤ سنة والذين لا يشملهم النظام التعليمي الرسمي.

٢٢٥- وينقسم برنامج محو الأمية إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تنطوي على تعلّم القراءة والكتابة وعمل حسابات رياضية أساسية، والمرحلة الثانية - وهي اللاحقة على محو الأمية - للتعزير وللدراسات التكميلية. وقد تطور ذلك عن طريق أنشطة من قبيل ما يلي:

إنشاء شبكة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، اضطلعت بنسبة ٩٥ في المائة من برنامج محو الأمية بدعم تقني ومالي من اللجنة الوطنية لمحو الأمية، والتي تقوم بتنفيذ، وبوصفها الجهاز المنسق على المستوى الوطني، النسبة المتبقية وقدرها ٥٪ من الأنشطة في المناطق التي لا توجد بها مثل هذه المنظمات. وفي

عام ١٩٩٥، شاركت ١٥٢٧ منظمة من هذا القبيل، و١١٥ في عام ١٩٩٦، و١٤١٩ في عام ١٩٩٨.

فيما بين ١٩٩٤ و١٩٩٦، أبرمت اتفاقات تعاون مع مؤسسة رامبروكا ستيلولوف والخدمات المهنية التعليمية لتغطية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٤ سنة، والذين همشوا أو أهملهم القطاع الرسمي. وتقدم المؤسسات أدوات خاصة بالقراءة والكتابة لهذه المجموعة المستهدفة، في حين أن اللجنة الوطنية لمحو الأمية تقدم مواد الرياضيات. وفي عام ١٩٩٥، جرت تغطية ٥١ ٠٠٠ طفل، وفي ١٩٩٦، ٦٩ ٩٠٣ طفلاً، وفي ١٩٩٧، ٨٣ ٠٧٨ طفلاً، وفي ١٩٩٨، ٧٩ ٩٣٨ طفلاً - وكلهم في المرحلة الأولية.

إنشاء نظام للنهوض بمحو الأمية مزدوج اللغة لكي يلبي احتياجات السكان الناطقين بالمايا. وينفذ برنامج محو الأمية بـ ١٨ لغة من لغات المايا وهي: kaqchikel, O'eqchi', Mam, K'ichéé, Ch'orti', Itzaj, O'anjob'al, Akateko, Chuj, Awakateko, Poqomam, Ixhil, Popti', Mopán, Ach'i', Poqomchi', Tekiteko and Tz'utujiil. وفي ١٩٩٩، وبالتعاون مع حكومتي النرويج والسويد، وزعت مواد بلغات المايا للمرحلتين الأولى والثانية اللاحقتين على محو الأمية في ١٧ منطقة لغوية.

ومع وضع وتنفيذ برنامج محو الأمية المزدوج اللغة، حضر الدورات ١٠١ ٠٠١ شخصاً بـ ١٨ لغة من لغات المايا في جميع أنحاء البلاد في ١٩٩٩؛

وفي ١٩٩٩، استفاد ٥٣ ٧٨٣ عضواً من السكان الأصليين من المرحلة الأولى لمحو الأمية، و١٩ ٧٩١ من المرحلة الأولى اللاحقة على محو الأمية، و٩ ٦٧٧ من المرحلة الثانية اللاحقة على محو الأمية، بمجموع كلي وصل إلى ٧٨ ٥٤١؛

وفي ١٩٩٩، ومع بداية برنامج محو الأمية، غطت اللجنة الوطنية ٧٢ ٩١٢ شخصاً إجمالاً، في حين أنه في ١٩٩٩، ارتفع العدد إلى ٤٠٦ ٥١٦؛

وفي عام ٢٠٠٠، قررت اللجنة الوطنية لمحو الأمية تدريب عدد ٤١٠ ٥٥٤ من الأشخاص؛

والتحدي الأكبر الذي يواجه اللجنة الوطنية لمحو الأمية هو خفض مستوى الأمية إلى ١٢ في المائة أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨.

حصة الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم

٢٢٦- تعتبر الحكومة أن تعليم السكان هو أمر ذو أهمية أساسية من أجل تنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وهي ستواصل تحديث القطاع. وبموجب اتفاقات السلام، ستتواصل الجهود في تعزيز البرامج للتوسع في التغطية على المستويات الابتدائية والسابقة على الابتدائية والمتوسطة، كيما تشمل أكبر عدد ممكن من الأطفال

والشبان في المناطق الريفية والحضرية. وعملاً بالأهداف الموضوعية في استراتيجية قطاع التعليم، وبغية دعم الإجراءات والعمليات التي بدأت حتى الآن، ارتفعت الموارد المخصصة للتعليم في السنة المالية ٢٠٠٠ إلى ٦٧٢ ٣ مليون كتزال، أو ١٥,٢ في المائة من الميزانية العامة بأكملها.

النظام المدرسي

٢٢٧- يتألف النظام المدرسي في غواتيمالا من المستويات التالية:

(أ) المستوى السابق على الابتدائي. وهذا المستوى يشمل الأطفال الذين يبلغ عمرهم ٥ و ٦ سنوات. والتغطية أشمل في المناطق الحضرية. وهناك قسمان اثنان هما:

١٠ - القصر - للأطفال الذين يتحدثون الإسبانية؛

٢٠ - المستوى السابق على الابتدائي مزدوج اللغة - من أجل الأطفال الذين يتحدثون لغة من لغات المايا؛

(ب) المستوى الابتدائي - وهو مخصص للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٤ سنة، وبه ستة صفوف (صف عن كل سنة) وينقسم إلى دورتين اثنتين هما:

١٠ - الدورة الأساسية - الصفوف من ١ إلى ٣؛

٢٠ - الدورة التكميلية - الصفوف من ٤ إلى ٦. وهذا المستوى يشمل من عمرهم ١٥ سنة أو أكثر، والذين لم يتمكنوا من متابعة أو استكمال الدراسات في المدارس الابتدائية للأطفال.

هذا ويجري كذلك توفير التعليم الابتدائي للبالغين، لمدة أربع سنوات. وثمة أربع مراحل هي: السنة الأولى وهي تغطي مناهج الصف الأول، والسنة الثانية، مناهج الصفين الثاني والثالث، والسنة الثالثة، مناهج الصفين الرابع والخامس، في حين أن السنة الرابعة تكون فيها مناهج الصف السادس قد استكملت؛

(ج) المستوى المتوسط. وهو يتألف من دورتين:

١٠ - الدورة الأساسية - ومدتها ثلاث سنوات، ومخصصة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ سنة. ويمكن تدريس الدورة الأساسية على النحو التالي:

الدورة الأساسية العامة - وهي تغطي المنهج الدراسي دون أي تخصص؛

الدورة الأساسية مع توجيه مهني - يدرّب التلاميذ على مجالات مثل النجارة والميكانيكيات، والطهي، إلخ.

الدورة الأساسية التجريبية - وهي توفر الإرشاد المهني وتستخدم أساليب أكثر نشاطاً عن تلك المستخدمة في الدورة الأساسية العامة؛

٢٠ - المتنوعة - وهي تستهدف من تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٠ سنة؛ ومدتها ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات، باستثناء بعض البرامج المسائية وعطلة نهاية الأسبوع والتي تستغرق سنة أخرى أي أطول من الدورات الدراسية أثناء النهار. وهي تضم أربعة مجالات أساسية هي:

التعليم العام - شهادة تخرج في العلوم والإنسانيات؛ وهو يعمل كأساس لدراسات أخرى؛

التعليم التجاري - التدريب مع التشديد على أنشطة المحاسبة والدعم الإداري؛

التعليم التقني - التدريب على إعداد المهن المتعلقة بالتنمية الصناعية والزراعية، والإدارة والخدمات؛

ويخضع الدخول إلى الدورة المتنوعة، لاستكمال المستوى الأساسي.

٢٢٨ - هذا وإن بناء المدارس هو مسؤولية وحدة تشييد المباني المدرسية، والتي تتبع وزارة المواصلات، والمرافق الأساسية والإسكان. ومهمة وزارة التعليم هي تنسيق الأنشطة المتعلقة ببناء المدارس بين وحدة التشييد والصناديق الاجتماعية مثل صندوق الاستثمار الاجتماعي، وصندوق السلام الوطني وصندوق التنمية المجتمعية وغيرها من الوكالات الخاصة التي تنهض وتوفر المرافق الأساسية لعمليات المدارس. وخلال ١٩٩٧، جرى تشييد ٧٨٨ مدرسة، باستثمار إجمالي قدره ١٣١ مليون كترال.

٢٢٩ - ووضعت المعايير من أجل التوجيه الملائم لأهداف المباني المدرسية في المناطق الريفية، وضمان وصول أكبر عدد ممكن من التلاميذ إليها في كل منطقة.

الوصول إلى المستويات المختلفة للتعليم

٢٣٠ - ثمة صعوبات أمام الوصول إلى النظام المدرسي على جميع المستويات، لا سيما في المناطق الريفية، نتيجة الفقر واستمرار مختلف الأنماط الاجتماعية الثقافية التي تعتبر أبوية أو يسيطر عليها الذكور، وحيث ما زالت النساء

والأطفال يشكلون مجموعات مستضعفة. وبالمثل، تثار الصعوبات في النظام ذاته بسبب التوسع في جميع المستويات التعليمية وفي مستوى الأمية.

٢٣١- وبهدف التغلب على هذه القيود، ركزت الدولة على الجهود المبذولة لجعل أنشطتها أكثر فعالية عن طريق التصميم والتنفيذ لسياسة الالتحاق بالمدارس، والتي ترمي إلى الحد من الأمية، وتأمين وصول كل الأطفال إلى المراتب الثلاث للتعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٠، والهدف هو تحقيق الإنصاف على جميع مستويات التعليم أثناء العقد القادم.

٢٣٢- وتشير أرقام مشاركة عالم المدرسة في الخدمات المقدمة على مختلف الأصعدة التعليمية، إلى أن الأولاد يتفوقون عدداً على البنات في المدرسة.

٢٣٣- وفي ١٩٩٨، أفرزت برامج محو الأمية معدلاً نسبته ٦٨,٣ في المائة بين السكان البالغ عمرهم ١٥ سنة وأكثر، ونسبة ٩٤,٤ في المائة للمجموعة العمرية ١٥-٢٤ سنة، مما يشير إلى أنه في هذه السنة، كان هناك ١٩١٥٠٠٣ شخصاً أمياً، بما في ذلك ٦١٢ ١٢٣ من البالغين في المجموعة العمرية ١٥-٢٤ سنة. وفي ١٩٩٠، كان معدل الأمية ٤٤,٩ في المائة، وانخفض إلى نسبة ٣١,٧ في المائة في ١٩٩٨، ونسبته ٣٠ في المائة في ١٩٩٩.

٢٣٤- وعلى خلفية التنوع الثقافي واللغوي، يجري تعزيز التعليم المزدوج اللغة والمشارك بين الثقافات والتوسع فيه لتعليم الأطفال بلغتهم الأم، مع الإسبانية كلغة ثانية. وبفضل المساعدة الدولية، أدخلت أساليب جديدة لتدريب معلمي المستوى المتوسط، وجرى تدريب المعلمين مزدوجي اللغة وتعيينهم. وتوفر الدعم عن طريق الإعانات المقدمة للقطاع الخاص لكي يهتم بهذه الشريحة من السكان، بما في ذلك مراكز تعليم المايا من المستوى المتوسط في المناطق الريفية حيث يجري تدريب المعلمين مزدوجي اللغتين الإسبانية والمايا. كما جرى إنتاج وتوزيع نصوص مزدوجة اللغة بلغات المايا الأربع الرئيسية.

٢٣٥- والتعليم المزدوج اللغة والسابق على الابتدائي، يمكن أطفال المايا وأطفال الأصول العرقية الأخرى من التزود باشتراطات الإعداد الرسمي في لغاتهم قبل الدخول في المدرسة الابتدائية. وتشير اتجاهات التعليم المزدوج اللغة والسابق على الابتدائي، وفيما بين ١٩٩٢ و١٩٩٨، إلى تركيز أكبر على الأطفال في المناطق الريفية ومشاركة أكبر من طرف القطاع العام عن طريق دائرة التعليم المزدوج اللغة والمشارك بين الثقافات، التي تغطي ٩٠ في المائة من إجمالي الالتحاق بمدارس اللغة المزدوجة السابقة على الابتدائي في ١٩٩٢، و٩٠,١ في المائة في ١٩٩٨. وكانت هناك ٨١٣ ٥ وظيفة للمدرسين المزدوجي اللغة، وأضيفت إليها ١٠٠٠ وظيفة في ١٩٩٩.

وضع موظفي التدريس

٢٣٦- فيما يلي توزيع للموظفين العاملين في قطاع التعليم على مختلف المستويات:

المجموع	البلديات	التعاونيات	القطاع الخاص	الدولة	المستوى
٦ ٩٨٧	صفر	صفر	١٧٤	٦ ٨١٣	مزدوج اللغة وسابق على الابتدائي
٥ ٦٢٥	صفر	صفر	٣ ٥٦٦	٢ ٠٥٩	الأطفال القصر
٢٨ ٨٢٩	٢٦	صفر	٨ ٠٥٤	١١ ٣٦٥	ابتدائي حضري
٢٣ ٨٢٩	١٠٣	صفر	٢ ١٢٥	٢١ ٦٠١	ابتدائي ريفي
٨٠٨		صفر	١٨٩	٦١٩	ابتدائي للبالغين
١٤ ٦٦٦	٧	٢ ٦١٥	٨ ٥٩٨	٣ ٤٤٦	مستوى أساسي
٧ ٩٦٥	صفر	صفر	٦ ٥٩٦	١ ٣٦٩	متنوع

٢٣٧- يبلغ الراتب الاستهلاكي لموظفي التدريس في المستويين الابتدائي والسابق عليه، ١ ٥٨٢ كترال في الشهر، أما الراتب الاستهلاكي لمناصب التدريس المتوسطة المستوى فهي ١ ٦٨٣ كترال لفترات عددها ٣٠ فترة. ويستكمل الراتب المبدئي بمدفوعات تقوم على أساس سنوات الخدمة - أي ٢٠ في المائة بعد ٥ سنوات، و ٤٠ في المائة بعد ١٠ سنوات، و ٦٠ في المائة بعد ١٥ سنة، و ٨٠ في المائة بعد ٢٠ سنة و ١٠٠ في المائة بعد ٢٥ سنة. وفي أماكن أخرى من الخدمة العامة، تتراوح رواتب العمال اليدويين بين ١ ١٥٦ كترال و ١ ٣٦٨ كترال. ورواتب الموظفين التقنيين تتراوح بين ١ ٥٠٢ كترال و ٨٤٩ كترال في الشهر.

ثاني عشر - المادة ١٤ - التنفيذ التدريجي لمبدأ التعليم الإلزامي المجاني

٢٣٨- تشتمل خطة الحكومة لأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤، على التزام بمضاعفة ميزانية وزارة التعليم بغرض طویل الأجل يرمي إلى بلوغ هدف ٦ في المائة من الاستثمار في التعليم، والتي قررتها اليونسكو، ومن ثم دعم برنامج واسع النطاق لحو الأمية يضم المؤسسات القائمة وجميع القطاعات في البلاد، والتوسع في تغطية النظام المدرسي حتى يحصل جميع الغواتيماليين على التعليم الابتدائي. وبالمثل، فإن الأنشطة التي قررتها الحكومة في قطاع التعليم تشمل رفع كفاءة ونوعية التدريس، وإدخال الدورات التقنية والنهوض بها أثناء المستوى المتوسط، بغية تمكين الغواتيماليين من إحراز مستويات تنافسية جديدة تتطلبها عمليات الإنتاج.

ثالث عشر - المادة ١٥ - حق الجميع في المشاركة في الحياة الثقافية

الإجراءات التشريعية والإدارية

٢٣٩- توجد في غواتيمالا مجموعة من القوانين التي صدرت في أوقات مختلفة، وهي تحكم جوانب صون التراث الثقافي والنهوض بالثقافة وقدرة الأفراد على المشاركة في الحياة الثقافية للبلاد. وهي تشمل ما يلي:

قانون حماية التراث الثقافي، المرسوم رقم ٢٦-٩٧، بصيغته المعدلة بواسطة مرسوم الكونغرس رقم

٨١-٩٨؛

قانون حماية مدينة أنتيغوا غواتيمالا، مرسوم الكونغرس رقم ٦٠-٦٩؛

قانون ترويج الكتب؛

قانون الأداءات العمومية؛

المرسوم رقم ١٧-٩٢، الذي ينص على أن الدولة عليها التزام أساسي بتعزيز وترويج ثقافة الشعب وإصدار القوانين والتعليمات التي تهدف إلى إثراءها؛

الأمر الوزاري رقم ٠٠٩-٢٠٠٠، الذي يوافق على الملامح المؤسسية لمعهد الموسيقى الوطني الألماني في القنطرة؛

الأمر الوزاري رقم ٤٧٢-٩٩، الذي أنشأ مجلس أمناء المجموعة الفنية لوزارة الثقافة والرياضة في القصر الوطني للثقافة؛

الأمر الوزاري رقم ٥٩٧-٩٨، الذي يوافق على الملامح المؤسسية لمدرسة كارلوس فيغوريرا حواريز الوطنية للفنون المسرحية.

٢٤٠- وعملاً باتفاقات السلام، أنشئت وحدة لا مركزية، وهي وحدة الدعم الثقافي اللامركزية طبقاً للمرسوم ٩٥-٩٦ لأغراض تدعيم سياسة الدولة الثقافية، والتي توجهها وتنفذها وزارة الثقافة والرياضة، والتي تشكل السبل المرنة جداً والمباشرة لدعم حق الجميع في المشاركة في الأحداث الثقافية، وذلك عن طريق ما يلي:

أنشطة لدعم الخلق الفني والثقافي والترويج له؛ مشروعات تعزز استرجاع الثقافات الشعبية والترويج لها والنهوض بها، وتشجيع عارضيهما والعاملين كمستودع للثقافة؛

صون وترويج التراث الثقافي.

٢٤١- وفي إطار آلية وزارة الثقافة والرياضة، هناك مدارس الفن، والمتاحف، والمجموعات الفنية، والمجموعات الثقافية، والمراكز الأثرية، والمسارح، والمكتبات والوحدات القائمة بترميم المباني وغيرها من الممتلكات، مما يتيح مجالاً لمشاركة شعب غواتيمالا فيها، والوصول إليها.

النهوض بالثقافة

٢٤٢- تضم وزارة الثقافة والرياضة وحدة مسؤولة عن النهوض بالثقافة، يقيم موظفوها في مجتمعات محلية مختلفة في الداخل، وهم يتعاملون مع إدارة مختلف الثقافات واسترجاعها والنهوض بها والترويج لها، بهدف قيام المجتمعات المحلية بأنشطة ثقافية بطريقة مستقلة.

توافر الموارد للنهوض بالتنمية الثقافية والمشاركة الشعبية في الحياة الثقافية

٢٤٣- إن وزارة الثقافة والرياضة، وبغية القيام بوظائفها في مختلف مجالات الثقافة والرياضة الترفيهية، لها ميزانية قدرها ١٢٩ مليون كتنال، والتي نرى أنها غير كافية لتغطية جميع البرامج والمتطلبات التي ينطوي عليها النهوض بالثقافة وتعزيزه.

٢٤٤- وبموجب مشروعات محددة، تبرم وزارة الثقافة والرياضة اتفاقات مع السفارات والمؤسسات الأكاديمية، والرابطات الثقافية، والجامعات والمراكز الثقافية لتمكين الشعب من المشاركة في الأحداث الثقافية، والاجتماعات والاحتفالات والندوات والمسابقات وغيرها من الأحداث في مختلف أنحاء البلاد.

٢٤٥- وتعمل وزارة الثقافة والرياضة حالياً، وفي إطار جهودها المبذولة للنهوض بالتوعية والاستمتاع بالتراث الثقافي للمجموعات العرقية، والأقليات الوطنية والأهالي الأصليين، على وضع سياسات ثقافية لتدعيم اتفاق الإدارة الجيدة الذي نادى به الرئيس. وتستهدف هذه السياسة تحقيق إعادة تنظيم بعيدة المدى، كيما تتطابق مع متطلبات الوضع المتعدد العرقيات والمتعدد اللغات والحالة الاجتماعية في غواتيمالا ضمن عملية عريضة مشتركة بين الثقافات.

دور الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرية للنهوض بالحياة الثقافية

٢٤٦- في كل يوم، ومع بعض التقييدات، تغطي وسائل الإعلام المكتوبة مختلف أشكال التعبير الفني الجارية. لا سيما في منطقة العاصمة وتبث برامج ثقافية على أثير موجات الإذاعة الوطنية وهي تسمع في جميع أنحاء البلاد.

٢٤٧- وفي المناطق الريفية، تبث برامج إذاعية بلغات المايا، رغم وجود بعض الثغرات في التغطية. وبالمثل، فإن محطات الإذاعة في البلاد تمثل للأحكام المطبقة بشأن إذاعة موسيقى الماريмба والموسيقى الوطنية.

٢٤٨- وفي بداية عام ٢٠٠٠، قامت وزارة الثقافة والرياضة بتقدير التقدم المحرز في سير عملها عن طريق النهوض بالثقافة، ومدارس الفن الإقليمية، والتراث الطبيعي والثقافي، والمتاحف والبرامج الخاصة بالترميم والصيانة وحماية المواقع الأثرية وإصلاح المباني الاستعمارية. وتتركز كل الجهود حالياً على إعادة تنظيم تتطابق مع متطلبات الوضع في غواتيمالا، مع التشديد على الثقافات الوطنية. وبالمثل، تبذل الجهود لإعادة توجيه مضمون وسائل الإعلام حتى تشمل كل الأشكال الممكنة للتعبير عن ثقافة البلاد.

التدريب المهني في مجال الثقافة والفن

٢٤٩- تمتلك وزارة الثقافة والرياضة ومدارس للفن في مدينة غواتيمالا وفي جميع أقاليم البلاد، وتوجد كذلك مدارس خاصة للرقص والرسم والمسرح والموسيقى. وثمة دورة علمية في الإنسانيات والفن، تُدرّس على مستوى الجامعة بصفة عامة. وثمة جامعة خاصة أيضاً تمنح شهادة الدبلوم في النهوض الثقافي وإدارته.

دور المساعدة الدولية في الإنجاز الكامل للحق في المشاركة في الثقافة

٢٥٠- كثيراً ما تبرم وزارة الثقافة والرياضة اتفاقات مع سفارات البلدان الممثلة في غواتيمالا ومع وكالات متخصصة ومنظمات حكومية دولية مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، وكذلك مع بلدان أخرى من بلدان أمريكا الوسطى، والتي يجري الحصول على الدعم منها لتنفيذ المشروعات والبرامج وتوفير المساعدة التقنية في هذا الميدان الثقافي.
